بحث بعنوان

المتطلبات التنظيمية لبناء شبكة للمنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

إعداد /

د/ باسم يوسف محمد المؤذن

مدرس تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

ملخص البحث

المتطلبات التنظيمية لبناء شبكة للمنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

تشكل قضية الإهتمام بالطفل بشكل عام مبدأ أساسياً وحقيقة راسخة في معظم السياسات التي ترسمها الدول وبخاصة المتقدمة منها، وذلك لإرتباط رعاية الطفولة بالقضايا المجتمعية كافة سواء كانت قضايا تربوية أم قضايا إجتماعية أم قضايا إقتصادية أم قضايا بيئية، لذلك تمثل الطفولة مرحلة من أهم المراحل العمرية في حياة الفرد، وتعتبر قضية الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة بالمجتمعات المختلفة، هذا وقد ظهر في الآونة الأخيرة مشكلة جديدة في المجتمع المصري وهي الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين Unaccompanied Children Migrant وهذا تطور جديد، حيث تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، وتعتبر المنظمات المختلفة منها الحوكمية والأهلية يمكن أن يساهم في التعامل مع تلك المشكلة من خلال التركيز علي بناء شبكة فعالة لمواجهة هذه الظاهرة، لذلك إستهدفت الدراسة تحديد أهم المتطلبات التنظيمية والمهارات المهنية وأهم الوسائل وأهم الأدوات المهنية اللازمة للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكات فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، وتحديد أهم المعوقات مع تحديد مقترح لبناء شبكة فعالة لمواجهة تلك الظاهرة ومحاولة التوصل إلي عدد من المقترحات والتوصيات التي تساعد المنظمات الحكومية والأهلية في بناء تلك الشبكات لمواجهة تلك الظاهرة، وقد توصلت الدراسة إلي الإجابة علي كافة تساؤلاتها.

الكلمات المفتاحية: المتطلبات التنظيمية– الشبكات الإجتماعية – الهجرة غير الشرعية – الأطفال غير المصحوبين.

Abstract

The issue of caring for the child in general is a fundamental principle and an established fact in most of the policies that countries draw, especially developed ones, due to the linkage of childcare with all societal issues, whether educational, social, economic, or environmental issues. Therefore, childhood represents one of the most important stages of life in the individual's life, and the issue of migration in general is considered one of the old phenomena in different societies. This has recently emerged a new problem in Egyptian society, which is the illegal migration of unaccompanied children migrant, and this is a new development, as the issue of illegal immigration is the most serious social issue, Which still haunts the international community, and it is a very sensitive problem because it affects all segments of the international community, and the various organizations, including governmental and civil, can contribute to dealing with this problem by focusing on building an effective network to confront this phenomenon, so the study aimed to identify the most important organizational requirements And professional skills, the most important means and the most important professional tools needed for governmental and civil organizations to build effective networks to confront this phenomenon The illegal migration of unaccompanied children, identifying the most important obstacles and identifying a proposal to build an effective network to confront this phenomenon and try to come up with a number of proposals and recommendations that help governmental and civil organizations in building these networks to confront this phenomenon, and the study has reached an answer to all its questions.

Keywords :

Regulatory requirements - social networks - illegal immigration - unaccompanied children.

أولا: مدخل مشكلة الدراسة.

تشكل قضية الإهتمام بالطفل بشكل عام مبدأ أساسياً وحقيقة راسخة في معظم السياسات التي ترسمها الدول وبخاصة المتقدمة منها، وذلك لإرتباط رعاية الطفولة بالقضايا المجتمعية كافة سواء كانت قضايا تربوية أم قضايا إجتماعية أم قضايا إقتصادية أم قضايا بيئية وترتفع مؤشرات الخطورة لهذه الفئة عندما نعلم أن الأطفال يشكلون في هذا القرن ثلث الكرة الأرضية، ومن ثم فإن الإهتمام بإعداد الطفل وتأهيله حالياً هو خير وسيلة لتطور المجتمعات في المستقبل القريب. (بخش: 1995، ص.545).

وتعتبر مرحلة الطفولة من أهم مراحل عمر الإنسان التي تتشكل فيها شخصيته كفرد، حيث تحتل رعاية الطفولة أهمية خاصة على إعتبار أنهم شباب الغد ورجال المستقبل لذلك صدرت القوانين التي تحث على رعاية هذه الفئة على المستويين العالمي والمحلى. (الديب: 2004، ص.565).

لذلك تمثل الطفولة مرحلة من أهم المراحل العمرية في حياة الفرد، ففيها تنمو قدرات الطفل وتتفتح مواهبه وتتزايد قابليته للتأثر والتعلم والتوجيه والتشكيل، وقد أثبتت كثير من الدراسات خطورة هذه المرحله وأهميتها في بناء الإنسان وتكوين شخصيته وتحديد إتجاهاته في المستقبل، فما يجده الطفل في السنوات الأولي من نمو يسهم في تنمية شخصيته وتحديد سلوكه في جميع المراحل العمرية التالية بصورة قوية وفعالة. (محمد: 1997، ص.11).

وقد يتعرض هؤلاء الأطفال إلي العديد من الظروف الإجتماعية والمشكلات التي إهتمت الدراسات والأبحاث العلمية بالتعرف عليها ودراستها وتحليلها بشكل علمي ومحاولة التدخل لحلها مثل مشكلات الأطفال المترتبة عن إنفصال الوالدين ومشكلات التربية وغيرها أو ما يترتيب علي تلك المشكلات من مشكلات أخري مثل مشكلة أطفال بلا مأوى كونهم فئة يساء إليها ومشكلة الهجرة غير الشرعية التي سنتناولها في هذا البحث وغيرها من العديد من المشكلات.

فقضية الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر القديمة بالمجتمعات المختلفة وهي تعتمد في أساسها علي العنصر البشري ولها الفضل في بناء الكثير من الدول والمجتمعات في عالمنا هذا، كما لها دور محوري مهم في دعم الإثراء الحضاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين كافة المجتمعات إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية في كافة المجتمعات بمختلف طوائفها وأعرافها وجنسياتها. (المخادمي: 2011، ص.120).

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازما علي الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام1945 (تقرير

التنمية البشرية، 2009) وذلك فضلاً عن الإلتزامات القانونية الواردة في الإتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة. (ميثاق الأمم المتحدة، فقرة 1)

ويعتبر أطفال الهجرة غير الشرعية هم في الواقع الذين يستطيعون التأثير على مستقبل السياسة في أي بلد من البلدان المهاجرين إليها وعند بلوغهم سن ال 18 عام يصبحون مؤهلون للتصويت، وهؤلاء الناخبون الجدد هم الذين قد يكافئون من يجتازون إصلاح الهجرة – أو يعاقبون من لا يقومون بذلك ببساطه بالطريقة التي يصوتون بها .(Jared Sanchez: 2014, p.6)

وهذا ما تؤكد عليه **دراسة إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا** (2014)، حيث يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحديد الوضع الخاص بشمال أفريقيا، داخل السياق القاري، وسيتضمن أيضا ما يلي: تحليل موجز لمكاسب الهجرة وتحدياتها في شمال أفريقيا – تحليل مراعاة بلدان شمال أفريقيا للهجرة في السياسات والمخططات – صياغة أدوات فعالة وممارسات جيدة لمراعاة الهجرة في عملية التنمية – إدراج مسائل الهجرة في جميع مراحل التخطيط من أجل عرض الخيارات والتوصيات السياسية للتنمية.

هذا وقد ظهر في الآونة الأخيرة مشكلة جديدة في المجتمع المصري وهي الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين Unaccompanied Children Migrant وهذا تطور جديد وسلبي على نوعية مشكلات الطفولة والذي يعكس الظروف والأوضاع المختلفة التي تمر بمجتمعنا المصري الذى جعلت أطفال لم يتعدى عمرهم 18 عاما يفكرون في المجازفة والمغامرة بالهجرة غير الشرعية.

وهذا ما أكدت عليه دراسة مهمة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة International Organization for Migration , (IOM) (2016) لأطفال مصريون غير مصحوبين بذويهم دراسة حالة عن الهجرة غير القانونية (2016) وتمت علي عينة قوامها 76 طفل غير مصحوب كان بينهم 35 طفل من محافظة الغربية تلاها محافظة الشرقية 10 اطفال، ومن أهم العوامل المسببة لهجرتهم نقص فرص العمل بنسبة 85%، الضغط الفردى 65%،عدم الحصول علي الخدمات 32% كسب المال لمساعدة الأقارب المسنين والوالدين 9%، واتضحت من نتائج الدراسة أن إتخاذ قرار الهجرة تم من خلال دافع لديهم بنسبة 91% ثم الأسرة 32% ثم نتيجة الاصدقاء بنسبة 9%.

وتشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل إرتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية

وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا. (شتيوي: 2014، ص.2).

وتسبب الهجرة غير الشرعية للكثير من الشباب والأطفال عند إقدامهم علي تلك الخطوة مشاكل بعيده المدي بالنسبة لهم لم يدركوها في بداية الطريق، ولكن يتبادر إلي أذهانهم وجهات مثل أوروبا أو أسيا علي أمل أنها سوف تساعدهم في الحصول علي حياة أفضل وأكثر ثراء مما كانت عليه في أوطانهم، والعديد منهم يفكر في وقت واحد أن حياتهم سوف تتغير بمجرد أن تطئ أقدامهم دول المقصد الذين يذهبون إليها سواء في أوروبا أو أمريكا، ومع ذلك فإن عددا قليلا جدا من هؤلاء المهاجرين يصلون إلى وجهتهم على قيد الحياة، وعلي الرغم من جميع المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، فانهم لا يحصلون علي كل ما كانوا يطمحون اليه.

وعلي المرء أن يفكر في المأزق الذي يمر به المهاجرون قبل التفكير في الوجهة المفضلة، وبعض المخاطر أثناء الرحلة هي الأضرار المادية الناجمة عن عبور الصحراء علي الاقدام والمحيطات عبر المراكب الشراعة، والموت، والإغتصاب، وغير ذلك من الإستغلال في حاله المهاجرات اللاتي سيتركن لهن ذكريات سيئة لبقية حياتهن، وكذلك الإتجار بهم عبر الصحراء والمحيطات. (Somalia media awards: 2013, p.12)

حيث يشكل المهاجرون غير الشرعين قوه كبيره ومتنامية في المجالات السياسية والاقتصادية والإستثمارية، وحجم هذا القطاع غير القانوني من السكان أقل بكثير من السكان الأصلين لأي دولة، وبالتالي فان نمو قوه العمل تحت سطح الأرض يخفي بصوره متزايدة الأثر الاقتصادي للدول.(Martha Jones: 2005, p.12)

وهذا ما أكدت عليه **دراسة داني فنستن (2009) Dianne Feinstein, ودراسة صموائيل أدي (2012) Samuel Addy** والتي إستهدفت تحليل أحدث بيانات السكان المهاجرين غير الشرعيين في كاليفورنيا وتكلفة تلك الهجرة غير الشرعية، وقد إتضح من نتائج الدراسة ما يلي أن الهجرة غير الشرعية تكلف دافعي الضرائب في الولاية بأكثر من 10,500,000,000$ في السنه للتعليم والرعاية الطبية والسجن، وتبلغ الأعباء المالية السنوية الناجمة عن هذه المجالات الثلاثة لنفقات الدولة نحو 1,183$ وينظر للنفقات في المجالات التالية: **التعليم ، الرعاية الصحية، السجن.**

وخلال رحلات هؤلاء الأطفال للهجرة يتعرضون من قبل أشخاص لا ضمير لهم للإستغلال، وقد يقعون فريسة للإتجار لأغراض العمل أو الجنس، أو يتعرضون للإيذاء البدني أو الجنسي، وهم يتعرضون بإنتظام لمواقف مهينة ومربكة، يمكن أن تترك أثارا عميقة لهؤلاء الأطفال (برايزر وأخرون: 2011، ص.46).

ويواجه هؤلاء الأطفال العديد من الصعوبات أهمها التعرض للصدمات الناجمة عن التجارب الصعبة في مجال الهجرة، الإنفصال المطول عن الوالدين، ترحيلهم من قبل سلطات الهجرة. (Ana Issue brief: 2015, p.6).

وفي أي سيناريو يكون الأطفال أكثر عرضة للاستغلال والإساءة بشكل كبير، ومن المسلم به فإن هؤلاء الأطفال المهربين والمتاجر بهم معرضون بشكل خاص لعوامل الخطر مثل سوء التغذية وسوء المعاملة بما في ذلك الاستغلال الجنسي والصدمات النفسية وغيرها التي تتطلب إهتماما عاجلا من السلطات المعنية في إستجابة متكاملة متعددة التخصصات، ويحتاج الأطفال إلى حماية خاصة. (international organization: 2016, p.x)

كما أوضحت ذلك **دراسة أجاي شادري واخرون (2010) Ajay Chaudry . el and et** أن هناك عدد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال أثناء الهجرة وبعد الهجرة ففي أثناء الهجرة قد يتعرض هؤلاء الأطفال للإختطاف والمتاجرة بهم في الأعضاء أو الإعتداء الجنسي عليهم وخاصة الإناث منهم وبعد الهجرة إذا وصولوا ففي الأجل القصير من هجرة الأطفال القصر أي بعد مرور سته أشهر أو أقل علي الهجرة غير الشرعية للطفل، يشهد حوالي ثلثي الأطفال تغيرات في عادات الأكل والنوم.

وتشير التقديرات حاليا إلي أن حوالي 214 مليون مهاجر يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، ويشمل هذا الرقم 23 مليون من الأطفال واليافعين دون سن 20 عام، الذين هاجروا إما مع والديهم أو غير مصحوبين، (برايزر وأخرون:2011، ص.56) ، حيث تجاوز وصول المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا عن طريق البحر وحدها000000 1 شخص في عام 2015، وهو رقم يصل إلى أربعة أضعاف العدد الإجمالي لعام 2014، وخلال الفترة نفسها، توفي 3،695 من المهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط متجاوزا العدد الإجمالي للمهاجرين الوفيات في عام 2014، ويهاجر الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما على طول تدفقات الهجرة دون والديهم أو أحد الوصيين البالغين لأسباب تتعلق بأسباب البالغين، وبعضهم من طالبي اللجوء الفارين من الحرب أو الإضطهاد في بلدانهم الأصلية أو ضحايا الإتجار لأغراض العمل الجبري أو الرق، غير أن آخرين يهاجرون بحثا عن حياة أفضل وفرص اقتصادية معززة، وتعليم أفضل، ولم شمل أسرهم في الخارج، أو الفرار من ظروف المعيشة المهمشة في بلدانهم الأصلية، حيث إتضح أن حجم هجرة الأطفال غير النظاميين لم يسبق له مثيل، حيث أن أكثر من خمسة من المهاجرين القادمين إلى أوروبا هم من الأطفال. (International Organization: 2016, p: lx)

وهذا ما أكدته **دراســـة جيفري وباســـل Jeffrey S. & D'Vera Cohn, (2009) Passel** والتي إستهدفت عمل صورة عن طريق المسح الاجتماعي للمواطنين المهاجرين هجرة غير شـــرعية داخل الولايات المتحدة لتحديد نوعيتهم وعددهم والتوزيع العمري لهؤلاء الســـكان، واتضـح من نتائج الدراسـة أن هناك 6.3 مليون رجل و4.1 مليون امرأة و1.5 مليون طفل دون سـن 18 عاما يعيشـون في الولايات المتحدة كمهاجرين غير شـرعيين، وازداد عدد الرجال الذين هم مهاجرون غير شـرعين لهم بسـرعة أكبر من عدد النسـاء، وحدث تغيير كبير يذكر في عدد الأطفال المهاجرين غير الشـرعين، ويشـكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين3 و18عاما 35% من السـكان المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة، مقارنة بنسـبة 14% بين الولايات المتحدة المولودة و18% بين المهاجرين القانونين.

ولذلك فإن عدد الأطفال المصـرين المهاجرين إلى إيطاليا يفوق عدد الشـباب المهاجر، وأن أكثر من20 % من المصريين المهاجرين لأوروبا أطفال . (نائلة جبر: 2017)

كما أوضحت دراسة تابعة لليونسيف (2016) unicief، أنه في الفترة ما بين مايو 2008 وفبراير 2009، وصـل 1994 قاصـرا غير مصـحوبين بذويهم عن طريق البحر إلى لامبيدوزا بإيطاليا، و25٪ منهم مصـريون، وانخفض إتجاه الهجرة من مصـر إلي إيطاليا عن طريق البحر بين عامي 2009 و2010 واستؤنف في عام 2011، جزئيا بسبب طوارئ سياسية وإقتصادية أثرت على العالم العربي ومصـر، وكان علي وجه الخصـوص 455 من القصـر المصـرين غير المصـحوبين الذين وصلوا عن طريق البحر في عام 2011 (يناير إلى تشرين الأول – أكتوبر)، أي ما يعادل 11.75 في المائة، و75 في المائة من المجموع (3871)، وجميعهم من الذكور ومعظمهم بين سن 15–17، وبلغ عدد البالغين المصريين الوافدين 1077 شخصا، منهم 2 فقط من النسـاء، وفي 23 أكتوبر 2011، أبلغت اللجنة عن 875 قاصـرا مصـريا غير مصـحوبين بذويهم القصـــر الأجانب، أو 12.3 في المائة من العدد الإجمالي (7097) للقاصـــرين غير المصـحوبين بذويهم الموجودين في إيطاليا، يأتي الأطفال المصـريون غير المصـحوبين بذويهم الموجودين في إيطاليا في الغالب من المناطق الريفية تقع على طول دلتا النيل، ولا ســـيما من القليوبية الفيوم، الغربية، شـبين الكوم (المنوفية)، الشـرقية، أسـيوط، ويأتي الأولاد في الغالب من خلفيات فقيرة وغالبا ما يكون مستوى تعليمهم منخفضـا، وفى تقرير أخر لليونيسف فبراير 2017 اشـــار التقرير الى انه حتى ســـبتمبر 2016 هاجر عبر ليبيا ما يقرب 256 ألف مهاجر منهم 28031 الف من النساء بنسبة 11 % و23102 طفل بنسبة 9% شمل ثلثهم من الاطفال غير المصحوبين ويعتقد أن الأرقام الحقيقة هي علي الاقل ثلاث أضعاف تلك الارقام.

حيث يمثل المصـــريون ســـابع أكبر مجتمع من حيث عدد المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الموجودين في إيطاليا، وفي 1 يناير 2016، بلغ عدد المهاجرين من أصـــل مصـــري المقيمين بصـــفة منتظمة في إيطاليا 143،232، أي 3.6 في المائة من جميع مواطني الاتحاد الأوروبي، بزيادة قدرها 1.4 في المائة في العام الســـابق، وبلغ عدد الرجال في المجتمع 99،214، أي 69،3 في المائة من المجموع، وبلغ عدد النســـاء 44،018 (30،7 في المائة)، وبلغ عدد القاصـرين من أصـل مصـري 49،141 قاصـرا، أي 5،2٪ من جميع القاصـرين من خارج الاتحاد الأوروبي، كما ارتفع عدد القاصـــرين المصـــريين، حيث ارتفع عددهم إلى 2.496 قاصر، بزيادة 5.4٪ عن العام السابق، يبلغ عدد القاصرين 34.3٪ من المجتمع المصري، أي بزيادة 10 نقاط مئوية عن المعدل غير الأوروبي البالغ 24.2٪. و55.3٪ من القصر المصريين هم من الذكور (44.7 % من الإناث)، من حيث التوزيع بين الجنسين، نفس النسب التي تنطبق على جميع القاصرين من خارج الاتحاد الأوروبي، وينبغي التشديد على أن هناك توازنا أكبر بين الجنسين بالنسبة للأطفال أكثر منه بالنسبة للسكان البالغين، ومن بين جميع المواطنين المصريين المقيمين في إيطـاليا، هنـاك 30.7 في المـائة فقط من الإنـاث **Report on the Egyptian Community: 2016, p.2-6)**

وفي منتصـــف أغســـطس 2015، غادرت مجموعة من المهاجرين واللاجئين بالقارب من بلطيم، بمحافظة كفر الشيخ، في مصر بهدف الوصول إلى إيطاليا، ومن بين 240 مهاجرا كانوا على متنها، كان 183 من المصريين، من بينهم 132 (73 ٪) هم من الأطفال الغير مصحوبين وخلال الرحلة، إســـتقلت مجموعة المهاجرين ما مجموعه أربعة زوارق ذات أحجام مختلفة، وعند إصـطدام السـفينة الرابعة والغير صـالحة للإبحار، كان هيكل المركب يتسـرب بالفعل، وأرسـلت إشـارة عن طريق الهاتف عبر الأقمار الصـناعية، تلقت اللجنة الدولية للصـليب الأحمر إشـارة وأبلغت أنها ستستغرق يومين للوصول إلى القارب المهاجر لأنه كان بعيدا جدا عن المياه الدولية، واستجابت سفينة تجارية قريبة من السويس بدلا من ذلك إلى إشارة الاستغاثة، وسلمت المهاجرين الذين تم إنقاذهم إلى الســلطات اليونانية في جزيرة كريت . (International Organization for Migration: 2016, p.3)

ويواجه هؤلاء الأطفال الغير مصـحوبين في مصـر مجموعة متنوعة من القضـايا التي تؤثر على رفاهيتهم وتنميتهم، مما يترتب على ذلك من آثار، حيث أنه لابد من تســليط الضــوء على القضـــايا الســـائدة والمتعلقة بالحماية لهؤلاء الاطفال، والإســـتفادة من القانون الدولي والمعايير الدولية، والقانون المصــري ذي الصــلة، وآراء الخبراء، والممارســة الجيدة، والتي يتم من خلالها تقديم توصيات تشير إلى العمل الذي يمكن القيام به لتلبية إحتياجات هذه الحماية، والقضايا التي

تواجهها والشـواغل المتعلقة بالحماية تتطور باسـتمرار، وبالتالي فإن المشـاركة المسـتمرة في إحتياجات الأطفال غير المصـحوبين وتقييم إحتياجاتهم أمر ضـروري في معالجة جميع المسـائل التي تم ذكرها (Larribeau: 2013, p.16)

وهذا ما أكدت عليه **دراسة (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016) ودراسة (المؤذن، وحامد، 2017)**. والتي هدفت تلك الدراسـة إلى التعرف على أبعاد الظاهرة ورصـد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للقرى المصدرة لها ومعرفة خصائص هؤلاء الأطفال بما يسـاعد على تحديد عوامل الخطر الكامنة في البيئة الحاضـنة لهذا السـلوك، كما اسـتهدفت اسـتشـراف الحلول والآفاق المسـتقبلية للتعامل معها ومواجهتها، وتم تحديد عينة الدراسـة من الأطفال الذين سبق وأن خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية في الفئة العمرية (9 إلى 18 سنة).

لذلك تسـعى المنظمات العامل في مجال الهجرة غير الشـرعية في الوقت الراهن إلى التكيف مع العوامل والمتغيرات العالمية والمحلية المعقدة والمتشـابكة، وعليها أن تواجه التحديات المواكبة لهذه العوامل والمتغيرات وتتعايش معها، وهي في سـبيلها إلى تحقيق ذلك لابد وأن تعتمد على الموارد البشـرية ولا يمكن للعاملين أن يشـاركوا مشـاركة بناءه في تحقيق أهداف المنظمة دون أن يشـعروا بدعم المنظمة لهم حتى يتمكنوا من مبادلتها بدعمهم لها عن طريق بذل قصـارى جهدهم لتحقيق أهدافها. (Shore ، L.M. & wayne S.J:2010, p.13)

ومن المتغيرات العالمية والمحلية التي صـاغت دور تلك المنظمات ظهور مجموعة من المفاهيم أطلق عليها حزمة المفاهيم والإقترابات التنموية المصاحبة منها: التشبيك، الشراكه، بناء القدرات، التمكين، الشبكات، المسؤلية الاجتماعية.

وتعتبر الشـبكات من أهم المفاهيم التي سـوف نركز عليها في بحثنا هذا، ومع زيوع وإنتشـار مفهوم الشـبكات فى بداية السـبعينات نتيجه للتطور الهائل فى تكنولوجيا الإتصـال الذى كان أحد أبعاد العولمه، والتغير فى مؤشـرات قياس التنميه وإعتمادها على التنمية بالمشـاركة (قنديل: 2007،ص. 12)، وفى منتصف السبعينات 1972 تكونت سلسلة من التجمعات أطلقوا على أنفسهم (شبكه) ثم بعد ذلك تم تأسيس شبكات فى مختلف أنحاء العالم تضم منظمات غير حكوميه وخبراء ثم بعد ذلك تم تاسـيس العديد من الشـبكات سـواء كانت محلية أو دولية (**المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، 2016)، وفى بدايه الثمانينيات إتجهت مؤسـسـات التمويل العالمية نحو دعم هذه الشـبكات العالمية والإقليمية و المحلية إقتناعاً منها بأهميه الدور الذى تلعبه، هذه العوامل كلها أثرت عل ظهور التشـبيك فهذه الظاهرة التي بدأت في شـكل إتحادات رسمية فى السبعنيات تحولت في الألفية الثالثة إلي شبكات غير رسمية. (قنديل: 2003، ص ص: 9-12).

من أهم العوامل التى دعت أهمية بناء شـــبكات هي وثيقة الأهداف الإنمائيه للألفية لعام2000 التي وقعت عليها عدد من الدول منها مصـــر وهي تلزم هذه الدول حرية لمنظمات المجتمع المدنى والشراكه بين الحكومات والمؤسسات المدنيه لمواجهه 8 قضايا كبرى تواجه العالم (الفقر، تمكين المرأه، تطوير التعليم، الارتقاء بالخدمات الصـحيه،الشـراكه، مكافحه فيرس الايدز والملاريا، تخفيض معدل وفيات الاطفال، ضمان الاستدامة البيئه). (قنديل: 2006، ص.21)

فإذا كانت الشراكه مطلباً ومؤشر يعبر عن مستوى التنمية المستدامة في أي دولة كما أنها تعد من ملامح التمكين الشامل لافراد المجتمع (شبكة المنظمات غير الحكومية: 2006،ص.6) إذاً الشـبكات بين منظمات المجتمع وسـيلة لتقوية إسـتقلاليتها وأجندتها وقدرتها وصـوتها وأثرها ومجمل دورها فى المجتمع وهو طريقها نحو تقويه الشـراكات مع القطاعات الأخرى ونحو شـراكة مبنية علي الإحترام والعلاقات المتبادلة المتوازنة واستقلالية الأطراف المنخرطة فيها. (عبدالوهاب: 2055، ص. 285)، وهذا ما أكدت عليه دراســـة أوهانين (2004) Ohanyan Anna أن الشبكات تؤدى إلى عدم الهيمنة أو التابعية للجهات المانحة.

كما أكدت أيضا **دراسة سامي نيها (2012) Sami Neha** أن الشبكات تمكن أعضائها من الوقوف جنبا إلى جنب مع الحكومه فى تخطيط وتنظيم السياسات العامة، وأتفقت معها أيضاً **دراســة جيسـكا ديمس (2006) Jessica Dumes** أن الشـبكات تعمل تجميع قوى المنظمات المتفرقة وتساهم فى بناء قدراتها حتى تكون أكثر فعالية في أداء دورها.

وفى **دراسـه العمرى (2004)** أكدت نتائجها أن التشبيك له مردود إيجابى فى بناء قدرات المنظمات الأهلية والحكومية، كما يســـاعدها في إعداد التقارير المالية وتفعيل نظام المســـائلة ووضع ضوابط للأداء .

اذاً فالشبكات تعتبر حاليا هى الوسيلة الأنسب لمنظمات المجتمع ومؤسساته لتحسين أداءها وتطوير قدرتها، لأن العديد منها صـغير ومتفرق، ويعتبر الرابط الشـبكى وسـيله فعالة من أجل تبادل المعلومات ونشـر المعرفة حول إحتياجات المجتمعات المحلية ووضـع أفضـل الحلول والممارسـات لها، وتعتبر الشـبكات وسـيلة فعالة لتعزيز قدرة منظمات المجتمع الحكومية ومنها والأهلية على التحدث داخل المحافل الدولية بصـوت قوى ويكون لديها القدره على التاثير (Hans Holmén: 2002, p.5)، وتواجـه تلـك المنظمـات مجموعـه من التحـديـات الـداخليـة منهـا (التخطيط الاســـتراتيجى، وضـــع الميزانيات، التوظيف الهيكل الادارى للمنظمه، والنمو والتغير داخل المنظمة)، كما تواجة أيضا مجموعه من المشكلات الخاصه بالعلاقات الخارجية والعلاقات مع الحكومة والقطاع الخاص كل هذه العوامل تؤثر على أداء تلك المنظمات لأدوارها لتحقيق التنمية مما دعا تلك المنظمات للدخول فى الشـبكات.- **Organizational Problems of Non-Governmental Organizations: 2012)**

وتعتبر الشـبكات المجتمعية أحد مصـادر التغيير فى المجتمعات لأنها تسـعي إلي: تبادل المنافع والمشـاركة بين أعضـائه وإقامة مصـالح مشـتركة فيما بينها وبذلك تقوى قدرات هؤلاء الأعضـاء فى تقديم خدمات أو إقامة مشـروعات فيما بينهما بالإضـافة إلي أن الشـبكة تسـمح للمنظمات بتبادل المعلومات وتدفق المعرفة والخبرات واقتسـام الخبرات بحيث أصـبحت الحواجز الجغرافية بالمعنى التقليدي لا تأثير لها على بناء العلاقات، والإنخراط فى الشـبكات من خلال اليات مشـتركة فى المشـاركة في صـنع القرار والقيام بالدور الدفاعي فى القضـايا السـياسـيه والإجتماعية والاقتصـادية والثقافية والتى يهتم بها الأعضـاء الشـبكة ومن أمثله الشـبكات على المستوي العربي (الشبكة العربية للبيئه والتنمية) التي تأسست فى مطلع التسعينيات 1990 وكذلك الشبكه العربيه للمنظمات الأهلية وتأسست عام 1997.

أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أ. أوجه الإتفاق:

1. تعد هذه الدراسـات من الدراسـات الثرية التي أعدها باحثين متميزين ومؤسـسـات عالمية مثل اليونسيف ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال ولاشك أن هؤلاء الباحثين والمنظمات قد كرسـوا جهودهم للتعامل مع تلك الظاهرة، وقد إتفقت هذه الدراسـات مع الدراسة الحالية في خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال وتأثيرها المجتمعات المختلفة.

2. تعتبر دراسـة **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2016)** من الدراسـات الهامة التي إتفقت معها الدراسـة الحالية وخاصـة أنها تقوم بها جهه حكومية وقومية وباحثين أكاديمين وهذا يدل علي مدي تفاقم الظاهرة والإحساس العام بمدي خطورتها.

3. تتفق الدراسـة الحالية مع **دراسـة كلا من Ajay Chaudry and et. el,(2010** ودراسـة **Jeffrey S. Passel& D'Vera Cohn(2009)** في خطورة تلك الظاهرة علي المجتمعات والمخاطر التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال نتيجة هجرتهم الغير شـرعية مما إسـتوجب بناء شـبكة لمواجهة تلك الظاهرة.

4. تعتبر أيضـا **دراسـة Sami Neha (2012)** و **دراسـة Jessica Dumes(2006)** من الدراسـات الهامة في إطارها النظري والمنهجي وتتفق تلك الدراسـات مع الدراسـة الحالية في أن الشـبكات تمكن أعضـائها من الوقوف جنبا إلى جنب مع الحكومه فى تخطيط وتنظيم السياسات العامة بالإضـافة إلي أن الشـبكات تعمل علي تجميع قوى المنظمات المتفرقة وتسـاهم فى بناء قدراتها حتى تكون أكثر فعالية في أداء دورها.

5. وتعتبر **دراسـه (العمرى (2004)** وثيقة الصـلة بموضـوع الدراسـة الحالية حيث أنها ركزت في المقام الأول علي إبراز دور التشبيك بين المنظمات وأن التشبيك له مردود إيجابى فى بناء قدرات

المنظمات الأهلية والحكومية، كما يساعدها في إعداد التقارير المالية وتفعيل نظام المسائلة ووضع ضوابط للأداء.

6. واتفقت الدراسة الحالية **مع دراسة سالم& المؤذن (2017)** في الإطار النظري المستخدم والمنهج المستخدم وعينة الدراسة وتناول الإطار الميداني للدراسة.

ب. أوجه الإختلاف:

1. ركزت هذه الدراسة علي الكشف عن المتطلبات التي تحتاج إليها المنظمات العاملة في هذا المجال لتكوين شبكة فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة.

2. لا توجد أي من الدراسات سواء التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال أو التشبيك وبناء الشبكات ركزت علي تحديد متطلبات بناء الشبكات بدقة مثل المتطلبات القانونية والمتطلبات التشريعية ومتطلبات التعاون ومتطلبات التبادل ومتطلبات التمويل ومتطلبات التدريب والمتطلبات الفنية ومتطلبات التنسيق والمتطلبات التمويلة ومتطلبات التعاون.

3. ركزت **دراسة Sami Neha(2012)** و **دراسة Jessica Dumes (2006)** علي عدد من الجمعيات الأهلية التي يمكن أن تكون شبكة أهلية لمواجهة المشكلات التي تعترض تلك الجمعيات ولكن تلك الدراسة لديها ظاهرة ترتكز عليها وتسعي لبناء شبكة لكلتا المنظمات الحكومية والأهلية معا لكي يمثلوا قوة أمام تلك الظاهرة.

4. إختلفت الدراسة الحالية مع **دراسه العمرى(2004)** في بعض النقاط مثل: تحديد المتطلبات التنظيمية التي تحتاج إليها الشبكات وليس معني الشبكة فقط، تحديد أهم الوسائل المهنية التي تحتاج إليها تلك المنظمات وكذلك تحديد أهم المهارات التي يحتاج إليها أي شخص مهني في تعامله مع تلك الظاهرة، وكذلك تحديد الأدوات التي يحتاج إليها الشخص المهني وليس فقط تحديد خطوات بناء الشبكة ودورها في التعامل مع الظواهر.

5. إختلفت الدراسة الحالية مع **دراسة كل من (Ajay Chaudry and et. el(2010** و**دراسة Jeffrey S. Passel& D'Vera Cohn,(2009)** في عدد من النقاط: أهمها أن تلك الدراسات إختارت عينة الدراسة من الأطفال الموجودين داخل مخيمات الإيواء فقط ولم تتطرق للمسئولين وما هو دورهم في التعامل مع تلك الظاهرة وكيف يمكنهم أن يساهموا في بناء كيان هدفه الأساسي التعامل مع تلك الظاهرة بشكل جماعي وليس بشكل فردي.

6. واختلفت الدراسة الحالية **مع دراسة سالم & المؤذن (2017)** في عدد من النقاط: مثل الموضوع التي تناولته تلك الدراسة الحالية مختلف تماما وتحديدا في موضوع بناء الشبكة وما هو المطلوب لبنائها سواء أكان مهنيا أم ميدانيا.

وبناء علي ما سبق من إستعراض للدراسات السابقة ومناقشة موقفها من الدراسة الحالية سواء من ناحية الإتفاق أو الإختلاف فالشبكات تعتبر حاليا هى الوسيلة الأنسب لمنظمات المجتمع ومؤسساته لتحسين أداءها وتطوير قدرتها، لأن العديد من تلك المؤسسات صغير ومتفرق، ويعتبر الرابط الشبكى وسيله فعالة من أجل تبادل المعلومات ونشر المعرفة حول إحتياجات المجتمعات المحلية ووضع أفضل الحلول والممارسات لها، وتعتبر الشبكات وسيلة فعالة لتعزيز قدرة منظمات المجتمع الحكومية ومنها والأهلية على التحدث داخل المحافل الدولية بصوت قوى ويكون لديها القدره على التاثير (Hans،Holmén: 2002, p.5) وتواجه تلك المنظمات مجموعه من التحديات الداخلية منها (التخطيط الاستراتيجى، وضع الميزانيات، التوظيف الهيكل الادارى للمنظمه، والنمو والتغير داخل المنظمة)، كما تواجة أيضا مجموعه من المشكلات الخاصه بالعلاقات الخارجية والعلاقات مع الحكومة والقطاع الخاص كل هذه العوامل تؤثر على أداء تلك المنظمات لأدوارها لتحقيق التنمية مما دعا تلك المنظمات للدخول فى الشبكات. (Organizational Problems of Non-Governmental Organizations:2012)

ويدل هذا على وجود مجموعة من التحديات التى تحول دون إقامه شبكات فعاله ومستمره فى مصر منها الاجراءات الحكوميه، (قنديل: 2000،ص ص: 152–156)، وهذا ما أكدت على ذلك دراسه عبد المجيد (2004) والتي تناولت أن من أهم المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى مجال دعم علاقاتها البينية فى معظمها ترجع للإجراءات الحكومية والتشريع المنظم للعمل، وهناك مجموعه أخرى من التحديات تواجه بناء واستمرارية الشبكات فى العالم العربى تتعلق بالثقافة المدنيه السائدة في العالم العربي ، (قنديل: 2000،ص 156)، حيث أوضحت دراسة قنديل (2002) عن إتجاهات منظمات المجتمع المدنى فى الوطن العربى نحو التشبيك، أن الثقافة وفقدان الثقة فى العالم العربي مسألة أساسية يحول دون إشتراك الجمعيات الأهلية فى شبكات عربية تكون بمثابة جسور للمجتمع المدنى العربى، واتفقت معها أيضا دراسة عبدالحميد (2014) في أن من أهم المعوقات التى أدت إلى فشل الشبكة محل الدراسة غياب روح العمل الفريقى داخل الجمعيات الأعضاء، كما أن هناك مجموعه أخرى من التحديات تواجه الشبكات فى العالم العربى تتعلق بإرساء المؤسسية ويقصد بذلك وجود قواعد قانونيه محدده يحترمها ويقبلها الجميع واحترام إستقلالية كل الأطراف، وتوافر قواعد واليات للرقابة والشفافية والمحاسبية، وأكدت ذلك دراسة فتحي (2002).

ولقد أثبتت البحوث والدراسات أن العلاقات البينية لمنظمات المجتمع فى مصر يغلب عليها ضعف التنسيق وعدم فاعليته، وأن عدم توافر شبكات التنسيق وضعف فكرة تبادل المنافع بين الأطراف تعتبر أسباب لذلك وأن ذلك يوثر على جوانب أخري هامة كالعاملين والمتطوعين

بالجمعيات، وبالرغم من ظهور بعض الشبكات المجتمعية التى تعمل على دعم العلاقات التنسيقيه بين الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المختلفة إلا أن ذلك لايعنى تحقيق التنسيق بين تلك المنظمات، فالبحوث قد أثبتت وجود مشكلات فى التفاعلات الحكوميه الحكومية والتفاعلات الأهلية الأهلية والتفاعلات الحكومية الأهلية وصعوبات تتعلق بتفاعلات إيجابيه مع القطاع الأهلي علي المستوي الدولي في إطار ظروف تفرض وجود تلك التفاعلات، كما تحتاج الشبكات إلى تطويرها وإلي توافر رؤية واضحة لدور الشبكه، ومشكلة تعدد التمويل، والتخطيط الدقيق لأنشطة الشبكة، وتحقيق التوافق والإنطلاق بين المشتركين، بناء شراكة فعاله بين الشبكات ومختلف الأطراف، توفير أليه لإدارة المنافسه والصراع المتوقع ظهوره، توفير أداء مهني، وقد قدم الباحثون تحليلا للعلاقات البينية وحدودا للعوامل المؤثرة فى طبيعة العلاقات والأشخاص الداخلون فى الشبكة وحجم المجتمع الذى تتم فيه الشبكة وحجم الشبكة والعاملون فى الموسسات الداخلة فى الشبكة والتوازن بين حجم المنظمات الداخلة في الشبكة وأعداد العاملون بها ورغبة العاملون فى الدخول فى هذه الشبكة. (عبدالمجيد: 2004، ص. 2272)

ومن خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة وإستعراض الدراسات السابقة ومناقشتها يتضح أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم يخاطرون بالهجرة واتضح أن قرار الهجرة نابع من أنفسهم بنسبة 91 % وهناك عدد من المنظمات تعمل في هذا المجال، وهذا يضع العديد من التساؤلات والفروض على المتخصصين كيف ولماذا وصل هؤلاء الأطفال إلي أن يسيطر عليهم حلم الهجرة غير الشرعية، وكيف للمؤسسات المتخصصة أن تكون شبكة فعالة لمواجهة تلك الظاهرة لذا تحاول الدراسة الحالية التعرف على متطلبات بناء تلك الشبكات.

ومن خلال العرض السابق فقد دارت بعض التساؤلات في ذهن الباحث قادته إلي تحديد مشكلة الدراسة كالتالي:

1. هل هناك متطلبات إدارية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.
2. هل هناك متطلبات فنية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.
3. هل هناك متطلبات قانونية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.
4. هل هناك متطلبات تدريبية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

5. هل هناك متطلبات تعاونية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

6. هل هناك متطلبات تنسيقية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

7. هل هناك متطلبات تمويلية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

8. هل هناك متطلبات تبادلية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

9. هل هناك أدوات مهنية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

10. هل هناك أساليب مهنية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

11. هل هناك مهارات مهنية يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

12. هل هناك تحديات يمكن أن تعوق منظمات المجتمع المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية في بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال.

ثانيا: أهمية الدراسة.

1. الطفولة هي مرحلة تكوين الشخصية الإنسانية ولذا لابد من الإهتمام بها.
2. تزايد المشكلات التي تحدث نتيجة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.
3. ندرة الدراسات في مجال العلوم الإجتماعية والتربوية التي تناولت تلك الظاهرة في حدود علم الباحث.
4. تزايد الإهتمام من قبل الدول والحكومات بالإهتمام بتلك الظاهرة العالمية.
5. عدم وجود شبكات رسمية تعمل في هذا المجال.

ثالثا: أهداف الدراسة.

1. تحديد أهم المتطلبات التنظيمية اللازمة للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكات فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.
2. تحديد أهم المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

3. تحديد أهم الوسـائل المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

4. تحديد الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

5. تحديد أهم التحديات التى تواجه المنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

6. التوصـل إلي عدد من المقترحات والتوصـيات التي تسـاعد المنظمات الحكومية والأهلية في بناء تلك الشبكات لمواجهة تلك الظاهرة.

رابعا: تساؤلات الدراسة.

1. ما المتطلبات التنظيمية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

2. ما المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

3. ما الوسـائل المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

4. ما الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

5. ما التحديات التى تواجة المنظمات الحكومية والأهلية عند بناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

خامسا: الإطار النظري للدراسة.

أ- مفاهيم الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على المفاهيم الأتية:

1: مفهوم المتطلبات التنظيمية:

يشر إلى كلمه متطلبات فى معجم " Webster " المتطلب هو الشئ الذى يشترط توافره أو يحتاج اليه أو شرط مطلوب **(Webster: 1999, p.846)**

ومفهوم متطلبات فى قاموس" Oxford " أن المتطلب هو شئ يستلزم وجوده وهو شرط يلتزم توافره أو الازعان له، أقتضى إستلزم،أحتياج إلى.(Oxford: 1979, p.943)

ويتحدد مفهوم المتطلبات التنظيمية في هذه الدراسـة بأنه: هي الشـروط أو الإحتياجات أو الأشـياء الإدارية والفنية والقانونية والتكنولوجية والتبادلية والتعاونية والتمويلية والتدريبية

والتنسيقية التى يستلزم وجودها من أجل بناء شبكة فعاله بين المنظمات الأهلية والحكومية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

2. مفهوم الشبكات:

عرف معجم المصطلحات الاجتماعية الشبكة على أنها مجموعة من الأفراد أو المنظمات تحكم العلاقة والإتصال بينهما تبادل الموارد والإمكانيات والمهارات والمعلومات . (غز: 2004، ص.2144)

وتعرف الشبكة بأنها إطار طوعي أو اختيارى تضم أفراد أو مجموعات أو منظمات تهدف لتبادل المعلومات والإتصال وآلية للتواصل وتمثل مصدر للقوة والتأثير وتطرح إطارا تضامنيا لتفعيل دورها وبناء قدراتها وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية. (فتحي: 2002، ص.175)

وهناك تعريف آخر يري أنها عبارة عن نسق أو نظام من العلاقات التعاونية والروابط الرسمية فيما بين أفراد ومنظمات على المستوى المحلى أو العالمى يتعلق بالعمل بين تلك المنظمات بنوعية محددة من النشاط وأنماط مختلفة ومتباينة ويقتضى العمل بها لإحداث نوع من التنسيق.(عيسي: 2004، ص.43)

ويري مصطفي فرماوي أن الشبكة هي تحالف بين الأفراد والمنظمات يتضمن تعبئة مواردها وقدراتها المشتركة لدعم موقف الشبكة، وزيادة تأثيرها الخارجي بهدف تحقيق مصالح وأهداف مشتركة مع الحفاظ على إستقلاليه كل عضو. (فرماوي: 2004،ص. 3746).

ويتحدد مفهوم الشبكات فى هذ الدراسة بأنها:

1. أى تحالفات بين عدد من منظمات المجتمع لدعم موقفها وزياد تأثيرها.
2. تتقاسم تلك المنظمات الموارد سعياً لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة.
3. تعمل على أى مستوى جغرافى (محلي، قومي، أقليمي، أو عالمي).
4. تمت بشكل رسمي أو غير رسمي.
5. تعمل في مجالات مرتبطة بالهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين وتستهدف تحقيق أهداف محددة.
6. تعتمد علي التبادل والتفاعل والتعاون لتحقيق أهدافها.

3: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

أما مفهوم الهجرة غير الشرعية فقد تطور في الأدبيات القانونية والأجنبية، فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة Undocumented Migration تطور المفهوم ليصبح الهجرة غير القانونية أو الشرعية Illegal Migration، وبعد ذلك إرتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري فأخذ يظهر مقرونا بمصطلح Migration and Human Security، ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار بالبشر Human

Trafficking، وأيضـــا الـجـريـمـة غـيـر الـوطـنـيـة Transnational Organized Crimes..(Collen thouez: 2002, p p:12-13)

– وتعرفها منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: " دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر. ولا يحمل هذا الدخول أي شـكل من تصـاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضـرورية لعبور حدود الدولة (شـتيوي: 2014، ص.7)

– وتعرف أيضـا بأنها الحركة السـكانية التي يتم فبها إنتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي الى وطن جديد يختارونه وذلك للأسباب عديدة ربما تسمح بها ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم الأوضاع الإقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ.[3] (مختار&مفتاح : 2001، ص.132).

– كما تعرف على انها انتقال العمالة انتقالا غير رسـمي، والتى يشـجعها وجود المعايير والحدود السياسية المفتوحة بما يسهل من انتقال المهاجرين غير الشرعيين بحثا عن فرص العمل مثل هذه الحدود هو الذى اوجد موقفا غير رسـمي حيال هذا النوع من الهجرة التي تؤدى الى المخاطرة في الانتقال عبر الحدود. (عبداللطيف: 2011، ص. 3211)

4: مفهوم الأطفال غير المصحوبين.

أ: مفهوم الطفل:

– الطفل: هو المولود حتى البلوغ . (الوجيز: 1998، ص. 392)

– الأطفال: Children هم الأفراد حديثوا السن الذين لا يندرجون تحت سن المسئولة.

– يطلق مصطلح الطفلِ بناء على قاموس أكسفورد على المولود البشري حديث الولادة حتى يبلغ سن الرشد، وينطبق ذلك على الذكر والأنثى، وتُدعى المرحلة التي يعيشها الطفل مرحلة الطفولة. (فهمي: 2012، ص ص 18-22).

ب: أما مفهوم الغير مصحوبين فتعني:

– غير يغيّر، تغييرا، فهو مغير، والمفعول مغيّر،غيَرَه : جعله على غير ما كان عليه، غيَّرَ الشيءَ : بدَّل به غيره.

– **مصحوب:** اسم المفعول من صَحِبَ، مَصحوب اسم (مفعول مِن صَحِبَ) ، سَافَرَ مَصْحُوباً بِسَلاَمَة الله: مُرْفَقاً. (معجم المعاني: 2016)

---

[3] عز الدين مختار، على مفتاح: واقع الهجرة غير الشرعية، **بحث منشور بمجلة دراسات الإقتصاد والأعمال** المجلد 6 العدد 1 يونيو، 2017، ص:132.

– ويشار الي الطفل غير المصحوب أيضا بعبارة (القصر غير المصحوبين) وهم الأطفال المنفصلون عن كلا الأبوين وعن أقاربهم الأخرين، والذين لا يقوم على رعايتهم راشد مسؤول بحكم القانون أو العرف عن القيام بذلك. (United Nations:2005, p.6)

– يعرف الطفل غير المصحوب بأنه: شخص يقل عمره عن ثمانية عشر عاما، ما لم يتم تحقيق الغالبية في وقت مبكر من القانون الذي ينطبق على الطفل مفصول عن كلا الوالدين، ولا يعتني به شخص بالغ بموجب القانون أو العرف لديه مسؤولية للقيام بذلك. (Office of The United Nations: 1997, p.5)

– لذلك يمكن تعريف الأطفال المهاجرين الغير مصحوبين بأنهم:

– كثيرا ما يشار إلى الأطفال الذين يصلون إلى الدول وحدهم أو الذين يطلب منهم المثول أمام محكمة الهجرة بأنفسهم بوصفهم أطفالا غير مصحوبين أو قصرا غير مصحوبين.(إبراهيم: 2003، ص. 198)

– فالطفل الأجنبي غير المصحوب" (UAC) مصطلح تقني يعرفه القانون الأمريكي بأنه الطفل الذي: (American Immigration Council :2010, p.3)

أ– لا يتمتع بوضع قانوني للهجرة.

ب– لم يبلغ 18 سنه من العمر.

ج– لا يوجد والد أو وصي قانوني له.

د– ألا يكون أي من الوالدين أو الوصي القانوني متاحا لتوفير الرعاية والحضانة البدنية.

ويمكننا تعريف الطفل غير المصحوب إجرائيا في تلك الدراسة بأنه:

أ– من لم يبلغ ثماني عشر سنة ميلادية كاملة.

ب– هاجر بصورة غير قانونية.

ج– ليس معه أحد من ذوية أو أقاربة.

د– يصل إلي الدولة المهاجر إليها وحيدا ليس له عائل.

هـ– ليس لديه أي حقوق بسبب هجرته غير الشرعية.

ب: العوامل التى أدت إلى إنتشار الشبكات:

1. تراجع دور الحكومات في بعض المجالات وتعاظم دور المنظمات غير الحكوميه فى تحقيق التنمية المجتمعية.
2. الإتجاه نحو بناء قدرات المنظمات التطوعية.
3. تدفق المعلومات وإمكانيه تبادل الخبرات فى عصر ثورة الإتصالات مما يسهل من عمليه بناء الشبكات.

4. إتجاه المنظمات غير الحكوميه نحو التأثير فى السياسة العامة للدولة. (إبراهيم: 2008، ص.390)

ج: المعايير التى يجب أن تقوم عليها الشبكات:

1. المساعدة في إمداد الموسسات المشتركة فى الشبكة بالقيادات والمعلومات المفيدة عن المجتمع والناس والمشكلات والخدمات التي تحتاج إليها.
2. الارتقاء بالمستوى العام للعاملين فى هذة الموسسات ومساعدتهم علي تحمل المسئولية والقيام بأعمالهم بكفاه وتفهم لموضوعات وحاجات الموسسات التي تدخل في الشبكة.
3. المساعدة على تفهم مشكلات المجتمع ووضع البرامج المناسبة التى تغطى الاحتياجات المجتمعية.
4. يجب أن تكون العلاقة مؤثرة وتقوم على الأعمال التعاونية لتنظيم أنواع الخدمات المختلفة فى المجتمع مثل منظمات الرعاية الاجتماعية وغيرها من المنظمات الأخري.
5. يجب أن تكون هذة العلاقة ديمقراطية وتساعد علي توجية نظر المؤسسات إلي المشكلات المجتمعية أكثر من المشكلات الخاصة بالمؤسسة.
6. يجب أن تساعد هذه العلاقات علي إيجاد التكامل بين المؤسسات الموجودة فى المجتمع وتنسيق أعمال هذه المؤسسات.
7. يجب أن تعزز العلاقات وتقوى جميع الخدمات الموجودة فى المجتمع. (حلمي: 2005،ص. 13).

د: خصائص تكوين الشبكات.

(1) تنشا الشبكات نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأعضاء.

(2) تتكون الشبكات من مجموعة متنوعة من الأعضاء كل له أهدافه الخاصة.

(3) تقوم الشبكات علي أساس العلاقات الدائمة بين الأعضاء.

هـ: أهداف تكوين شبكات المجتمع.

(1) بعض الشبكات تنشا لتحسين عملية التبادل للمعلومات بين المنظمات وبالتالي فالهدف الأساسي هو تبادل المعلومات.

(2) بعض الشبكات تنشا بهدف تبادل الموارد.

(3) بعض الشبكات تنشا كجماعات ضغط لزيادة الوعى العام بقضايا محددة.

(4) بعض الشبكات تنشا بهدف التأثير على السياسات فى مجال إهتمامها.

(5) العديد من الشبكات لها أهداف متعددة تجمع بين تبادل المعلومات والمشاركة العملية فى التدريب والأبحاث.

و: أنواع الشبكات.

(1) من حيث التنظيم:

أ. هناك شبكات رسمية وذات مركزية كبيرة حيث يتم تمرير بعض الاتصالات بها من خلال أمانة عامة قويه ومركزية.

ب. شبكات غير رسميه غير مركزيه ويقوم على الإتصالات المباشره بين الأعضاء.

(2) **من حيث نمط النشاط:** يمكن التفرقه بين نمطين من الشبكات .

أ. **إحتوائية:** تركز على الاهتمام بقضيه معينة واحده والمعنيين بهذة القضية مثل شبكه صحه المرأه الإنجابية أو شبكات حقوق الإنسان.

ب. **عامة:** تهتم على سبيل المثال بقضايا التنميه البشريه وتفتح الباب لعضويتها لتلك المنظمات العامله فى التنمية. (العمري: 2004، ص. 368).

ج. **شبكات قومية:** وتنتشر مثل هذه الشبكات على مستوى الدوله أو القطر مثل شبكة الجمعيات العامله فى مجال رعايه الأطفال فى مصر.

د. **شبكات إقليمية:** وتنتشر مثل هذه الشبكات على مستوى عدد من الدول المرتبطة معا بشكل أو باخر مثل شبكه الجمعيات الحكومية المهتمه بحمايه البحر الابيض المتوسط.

هـ. **شبكات دولية:** وتنتشر مثل هذه الشبكات على مستوى عالمى أو دولي هى التى تتبنى قضايا عالمية ومن أمثلتها شبكه العمل الدوليه.

– **التصنيف الثانى: يصنف الشبكات بأنها:**

1. شبكات مكونه من عدد من الجمعيات العاملة فى مجال رعاية الأسرة فقط.
2. شبكات مكونه من عدد من الجمعيات العاملة فى أكثر من مجال نوعى.

– **التصنيف الثالث:** يصنف تلك الشبكات بأنها شبكات قائمه من عدد من من الجمعيات القائمه فى محافظة واحدة أو أكثر من محافظة.

– **التصنيف الرابع:** ويصنف تلك الشبكات بأنها شبكات مكونه من عدد من الجمعيات الأهلية فقط أو شبكات قائمة على عدد من الجمعيات الأهلية بالإضافه إلي أطراف أخرى مثل القطاع الحكومى. (السروجي & أبوالنصر: 2007، ص.7)

ز: المفاهيم المرتبطة بالشبكات.

1. التشبيك: يعرف التشبيك على أنه التخطيط لتعاون منظم بين طرفين أو أكثر من منظمات المجتمع المدنى أو أفراد مهتمين بهذا القطاع بهدف تبادل الخبرات والمعلومات والعمل المشترك فى خدمة وتنمية المجتمع. (عيسي: 2005،ص. 745)

والتشبيك هو تلك العملية الحيوية والمستمرة والتي تستلزم مجموعة من الأنشطة والممارسات الدائمة والمتجددة مثل تبادل المعلومات والتعاون المستمر والذى يشجع على تدعيم الجمعيات العضو وإستقلاليتها وليس التشجيع علي الاعتماد علي هيكل الشبكة وأعضائها للكبار. (السروجي & أبوالنصر: 2007، ص.5)

لذا لايمكن أن نعتبر مجرد وجود هيكل الشبكة واستمرارة دون علاقة تشبيك فعالة بين الأعضاء نجاحاً، كما أنه لايوجد شكل معين يعبر عن تلك العلاقة وشكل معين للشبكة فلا يمكن أن تأخذ كل صور التعاون شكل هيكلي معين شبكة معينة ولكن يتطور هذا الشكل الهيكلي بتطور العلاقة ووفق إحتياجات أعضائها وأنشطتها.

2. **الشراكة:** يشير مفهوم الشراكة إلى تآلف وتحالف بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف محددة أو مشروعات متفق عليها فى إطار من المساواة واحترام الآخر حيث يكون لدى كل طرف إمكانيات يستطيع يسهم بها لتتكامل مع إمكانية الطرف الآخر فى عملية تعظيم المردود.

وعلاقة الشراكة والشبكات تتأرجح من مجرد المشاركة فى المعلومات إلى تنسيق الأنشطة فيما بين المنظمات المختلفة أو إلي أشكال محكمة من التعاون فى توصيل الخدمات المشتركة.

إلا أن توصيل الخدمات المشتركة يشمل مجموعة معقدة من العلاقات تضم التعلم من الأفراد بعضهم بعض والمشاركة فى المعلومات وصنع القرار بشكل جماعي والتنسيق والتخطيط المشترك وتنفيذ وتقييم المشروعات التى تتطلب مجموعات جديدة من المهارات والإتجاهات المختلفة للتعاون التى يشارك فيها الشركاء والشبكات. (مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: ص ص: 7-8).

3. **التنسيق:** التنسيق هو إحدى عمليات التنظيم التي تستهدف تحديد وترتيب وتنظيم جهود الجماعة للوصول إلى عمل جماعة متكاملة تحقق منه أهداف الوحدة الإدارية.

والتنسيق هو الترتيب الهادف لجهود جماعة من الناس من أجل تحقيق هدف مشترك والغرض من التنسيق هو منع تضارب الجهود أو تكرارها أو تعارضها وإزالة التناقضات بين جميع الوحدات المختلفة والعمل. (عبداللطيف وأخرون: 2006، ص ص: 92-93)

ويعرف جونز التنسيق بصفة عامة بأنة عملية إقامة علاقة مناسبة بين عدة وحدات، وهذا بدورة يتضمن محاولة ربط تلك الوحدات فى إطار تعاوني، للتوصل إلي سياسات و إجراءات عمل متفق عليها بين المنظمات ويركز فوردر علي التعاون كمفهوم أساسي للتنسيق بين المنظمات، و الذى يعنى به تحديد الأدوار وإنتهاج أساليب من شأنها أن تؤدي إلى تجنب إتخاز قرارات متعارضة. (عبد العال: 2006، ص ص: 32-33).

أ. **التنسيق الرأسى:** هو الذى يتم بين المستويات الإدارية الرئاسية المختلفة على المستوى الرأسي أي بين الرئيس الأعلي والرئيس الذى يليه، و هذا يضمن نقل السياسات العامة وإيضاح الأهداف وضمان تفهم الرؤساء على المستويات المختلفة لإتجاهات ورغبات الرئاسات العليا، كما يحدث بين الوزارة فى القاهرة و فروعها فى المحافظات. (عويس&عبدالفتاح: 2006، ص ص: 179-180)

ب. **التنسيق الأفقى:** فهو الذى يتم على نفس المستوي الواحد أي بين وزارة وأخرى أو مؤسسة وأخرى أو مدير وإدارة وزميل أو زملائة داخل المؤسسة فهذا النوع من التنسيق يضمن تكامل التنفيذ وتعاون الإدارات المختلفة وتماسكها فى إتجاة واحد للعمل على تحقيق هدف المنظمة.

و يعتبر التنسيق من المهام الرئيسية للرؤساء على المستويات المختلفة فعملية التنسيق عملية مستمرة متسلسلة يقوم بها كل من يشغل وظيفة رئاسية، حيث يتولى كلا النوعين من التنسيق الرأسي والأفقي معاً وإن كان واحد، بذلك نجد أن القائد الإداري الناجح هو الذي يحرص علي تخصيص القدر الكافي من وقته لإجراء عمليات التنسيق ويشعر بحاجته إليها وأهميتها بالنسبة للمنظمة. (عبداللطيف وأخرون: 2006، ص.94).

4. **المقصود بالإتصال:** يشير مفهوم الإتصال إلي العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار المعلومات بين الناس داخل نسق إجتماعى معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث محتوي العلاقات المتضمنة فيه، بمعنى أن هذا النسق الإجتماعي قد يكون مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتي المجتمع الإنساني ككل إن صح إطلاق مثل هذا الإصطلاح.

هذا وقد ذهب البعض فى تعريف الإتصال إلي إعتباره عملية تفاعل حتي يفهم من خلالة أنها عملية تأثير وتأثر ومن هذه التعاريف " الإتصال هو عملية تفاعل بين طرفين إلى أن يتحقق المشاركة بينها فى الخبرة . (عبدالعال وأخرون: 2006، ص ص: 266-267).

و يرى آخرون بأن الإتصال هو تلك العملية الهادفة إلى نقل وتبادل المعلومات التي علي أساسها يتوحد الفكر وتتفق المفاهيم وتتخذ القرارات، ومن ذلك يمكن أن نشير إلى أن الإتصال هو العملية التى يتم بمقتضاها تبادل المعلومات والبيانات والخبرات بما يحقق أهداف المنظمة الإدارية.

5. **التمكين:** يعرف التمكين على أنه الطريقة التى بواسطتها يتم مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم فى ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها للتركيز على نقاط القوة من سيطرة الموارد بزيادة المشاركة فى الأعمال المجتمعية. (السكري: 200، ص.178)

6. العمل البينى: وهو يعني العمل مع الأنشطة والنظم التي تتداخل بهدف زيادة العائد المشترك من التفاعل بين قطاعات من البشر أو قطاعات جغرافية.

وقد ورد فى معجم مصطلحات الرعاية الإجتماعية وأشار إلى نشاط المشاركة فى العمل بين عدد من المؤسسات أو الإدارات المحلية أو الحكومية لتحقيق هدف مشترك. (العمري: 2001، ص. 109).

وأشار باركر إلى أن العمل البيني هو الأنشطة المهنية والمؤسسية لخدمة العملاء وحل المشكلات ذات الأبعاد المتعددة. (Robert L. Barker: 1995, p.107)

7. التحالفات: هو ظاهرة قديمة قدم العصور التاريخية، والتحالف هو ظاهرة حتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات.

فما المقصود بالحلف؟ ما معنى سياسة التحالف؟ ما هي دوافع التحالف؟ ما هي أنواع التحالف؟ الحلف يعرفه الدكتور محمد بدوي على أنه إتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ولحماية أعضائه من قوة أخرى، وتبدو هذه القوة مهدِدة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء.

تعريف" : (Osgood) إتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الإستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دول أو دولة معينة، كما تلتزم بمقتضاه الدول الموقعة باستخدام القوة أو التشاور باستخدامها في ظل ظروف معينة . .(www .**Swmsa**.com)

ويمكن لمصطلح التحالف أن يأخذ عدة معانٍ وألفاظ نذكر منها: التعاون، التكاتف، التنسيق، الاشتراك في تحقيق هدف أو أهداف محددة، العمل الجماعي، المرافقة، ولا يكفي التعبير عن أهمية التحالف إلا إذا اتسم بالاستراتيجية، لأن عملية التحالف ليست شيئا عابرا ولا رغبة في العمل مع الآخرين فقط، بل يمثل التحالف نظرة شمولية ذات أبعاد متعددة تسمح للمؤسسة بإدراك الأهداف المنتظرة إدراكا جيدا، وتحدد الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، فالتحالف الإستراتيجي هو سند حقيقي للمؤسسات المتحالفة للاستمرار في النشاط والتوسع مستقبلا. (النجار: 1999، ص.14)؟

ح- بعض الجهود والسياسات التي تقوم بها الدول للتعامل مع تلك الظاهرة:

هناك تجارب وخبرات كثيرة تختلف ما بين دولة وأخري للتعامل مع تلك الظاهرة حسب حجم الظاهرة لديهم، وحسب الأضرار التي تسببها لهم هذه الهجرة غير الشرعية، وحسب القوانين المتاحة في تلك الدول، وحسب الإجراءات المتبعة عند العثور علي عدد من الاطفال مهاجر بطريقة غير شرعية، ومن أهم تلك الجهود ما يلي: (برايزر: 2011، ص.46)

1- تشكيل معظم الدول هيئات مشتركة من معظم المؤسسات للتعامل مع هذه الظاهرة الغير شرعية.

2- إنشاء وحدات الرعاية الخاصة بالأطفال في المناطق الحدودية والإعتناء بهم.

3- إنشاء ملاجئ مؤقته لحماية هؤلاء الأطفال لتقديم الرعاية الخاصة لهم عند الوصول.

- ومعظم سياسات الهجرة غير الشرعية هي سياسات إتحاديه خاصة بدول الاتحاد الاوربي، ولكن الحكومات المحلية أصبحت أكثر نشاطا في معالجه قضايا الهجرة، وتراوحت المبادرات الحكومية والمحلية الاخيره كالتالي: (Johnson & hill: 2011, p.7)

1- إنشاء المدن المحمية لمنع دخول المهاجرين إليها.

2- سن تشريعات جديدة لتثبيط عماله المهاجرين غير الشرعيين.

3- إقامه علاقات رسمية بين إدارات الشرطة والهجرة والجمارك.

4- تقييد توظيف العمال غير القانونين المتواجدين في البلاد.

5- وقد إعتمدت إحدي وعشرون دوله إشتراطات بأن يستخدم المتعاقدون الحكوميون أو أرباب العمل في الدولة نظاما إتحاديا للتحقق الكتروني (يعرف باسم التحقق الكتروني) لتحديد الوضع القانوني لكل موظف محتمل.

6- تعيين محامي تعينه الحكومة لصالح الأطفال في إجراءات الترحيل والعودة لبلادهم (American bar association,p p: 5-6)

7- تكريس موارد إضافية للإنفاذ والاحتجاز.

8- التنسيق بين جميع الوكالات الاتحادية ذات الصلة والتعاون مع الحكومات الاجنبيه لتثبيط وردع الهجرة غير القانونية.

9- افتتاح الحكومات مرفقا جديدا للاحتجاز الاسري في مركز اتحادي للتدريب على إنفاذ القانون.

10-عقد جلسات الاستماع في هذه المرافق عن طريق التداول بالفيديو الذي يترأسه قضاه في قاعات المحكمة.

ط- الجهود المصريه لمواجهة الهجرة غير الشرعية: هناك عدد من الجهود التي قامت بها الدولة المصرية لمجابهة ذلك سواء علي المستوي التشريعي أو المستوي الادراري والتقنى والفنى.

أ- إنشاء اللجنة الوطنيه التنسيقيه لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية: (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة: 2017).

أنشئت اللجنه الوطنية التنسيقية بموجب نص المادة 28 من القانون الصادر رقم 64 لسنة 2010 الخاص بتجريم الإتجار بالبشر، بالإضافة إلي أجهزة وزارة الخارجيه المعنيه بموضوعات

الهجرة، وتستضيف الوزارة مقر اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية التابعة لمجلس الوزراء التي صدر بإنشائها (قرار رئيس الوزراء رقم 380 بتاريخ 9 مارس 2014)، وقد صدر قرار رئيس الوزراء رقم 430 لسنة 2014 بتعيين رئيس للجنة، يتولى أيضًا رئاسة الأمانة الفنية للجنة.

1- أهم ما قامت به اللجنة الوطنية:

- تشـكيل مجموعات عمل للإسـراع قدما بمواجهة هذه الظاهرة (قانونية، أمنية، توعية، توثيق، تعاون دولي).

- قامت مجموعة العمل القانونية التي تضـم في عضـويتها المسـتشـار القانوني للجنة الوطنية وممثلين عن وزارات العدل، الدفاع، الداخلية، الخارجية والنيابة العامة والمخابرات العامة بعقد عدة اجتماعات بهدف:

- إعداد مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعيه (من وإلى مصر، التسلل، الأطفال القصر غير المصحوبين) بهدف تنفيذ الإلتزامات الناشئة عن إنضمام مصر لبروتوكول باليرمو الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الهجرة وتحديد الأفعال المجرمه ووضع العقوبات المناسبه.
- إعداد أول دراسة ميدانية عن الهجرة غير الشرعية للمحافظات المصدرة للهجرة غير الشرعية.
- التعاون مع اجهزة ووكالات منظمة الأمم المتحدة وبخاصة المنظمة الدولية للهجرة.
- مشروع إنشاء صندوق لتعويض ضحايا الهجرة غير الشرعية.

- وضع اول استراتيجية وطنية (2016-2026) لتضع تصورا متكاملا للأنشطة والبرامج الخاصة بتنفيذ الرؤية والاولويات الوطنية حيث تتضمن الاستراتيجية الوطنية 8 عناصر رئيسية:
  - رفع الوعي العام بقضية الهجرة غير الشرعية.
  - تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة الشرعية.
  - دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوفير البدائل الايجابية.
    لفرص العمل في مصر، ودعم مسارات الهجرة الشرعية.
  - حماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الهجرة غير الشرعية.
  - إستثمار التعاون الدولي لخدمة القضيه.
  - رفع القدرة المعلوماتيه ذات الصله بموضوع الهجرة غير الشرعية.
  - بناء وتفعيل الإطار التشريعى الداعم لأنشطة مكافحة الهجره غير الشرعية.
  - تعزيز التعاون الإقليمى.

ب- أهم الجهود التى تقوم بها وزارة الداخليه: تقوم وزارة الدخليه بعدد من الإجراءات لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

- مناقشة المرحلين للبلاد من الخارج للوقوف على أساليب تهريبهم وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.
- التنسيق مع بعض القنصليات الأجنبية لفحص المستندات المزورة المقدمة من راغبي السفر للخارج وتحديد القائمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.
- التنسيق مع حرس الحدود لضبط حالات التسلل غير الشرعية عبر الحدود.
- تكثيف الجهود لضبط العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية.
- عمل نشرات فنية ومصورة لجوازات السفر وتاشيرات الدخول المزورة المنسوبه لبعض الدول وتوزيعها على منافذ السفر والوصول للإسترشاد بها لدى فحص الحالات المشتبه فيها.
- مشاركة المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية في أنشطته المتعلقة بهذا المجال.
- استغلال بعض القضايا المهمة التي يتم ضبطها في حملات التوعية الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- إحباط وضبط العديد من محاولات التسلل عبر المنافذ غير الشرعية بالشواطئ المصرية، كما تقوم الوزارة بإدراج العناصر النشطة في مجال تهريب الشباب بالطرق غير المشروعة على قوائم المنع من السفر كإجراء إحترازي . (الهيئة العامة للإستعلامات: 2016)

ج- آليات التعاون الثنائى بين مصر وايطاليا في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

وقعت مصر وايطاليا في عام 2007 اتفاقية لتوفيق أوضاع المصريين، وتعزيز مجالات تدريب العمالة المصريه لتلائم أسواق العمل في إيطاليا، ودعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تتدفق على السواحل الأوروبيه، لذا تحاول مصر اجراء مشاورات مع العديد من الدول المستقبله للمهاجرين المصريين بقصد توسيع فرص عمل للعمالة المصرية المدربة.

ومن أهم تلك الدول إيطاليا والتي تستقبل سنويًا ألاف من الشباب المصرى عبر سواحلها، ومن الجدير بالذكر أن مصر وإيطاليا وقعتا في نوفمبر 2005 إطار إتفاق للتعاون في مجال الهجره، بالإضافة للتعاون من أجل الحد من الهجرة غير الشرعيه لدرء المخاطر المرتبطة بها في السنوات الأخيره، سواء فيما يتعلق بالاستغلال أو الأخطار خلال رحلات السفر غير الشرعية.

وفي عام 2011 وقعت مصر وإيطاليا إتفاقيتين للتعاون بدعم مباشر من المنظمه الدوليه للهجره تحددان سبل التعاون المستقبلي المشترك بين البلدين، في معالجة قضايا الهجرة غير الشرعيه بين الشباب المصري تجاه إيطاليا وتوفير البدائل الإيجابيه لها، ومن أهم صور هذا التعاون بين البلدين إنشاء مدرسة فنية متقدمة في المجال السياحي بمحافظة الفيوم، باعتبار

الأخيره من أهم المحافظات المصـــدرة للهجرة غير الشـــرعية لإيطاليا، حيث وقعت وزارة التعليم المصـريه اتفاقية للتعاون مع مدرسـة إيلينا كورنارو للسـياحة في لوسـلو، وترسـم الاتفاقيه التي تم توقيعها، الأطر المستقبلية للشراكه بين المدرستين وتحدد مسؤوليات كل منهما في ضمان تحقيق التنميه المسـتدامه للمشـروع القائم حاليا في مدرسـة الفيوم " التعليم والتدريب للشـباب المصـري "، كما تهدف الاتفاقيه إلي تسهيل سبل هجرة العمالة الشرعية من مصر إلى إيطاليا وذلك من خلال تحسين واقع التعليم وفرص التدريب للشباب وبنفس الوقت دعم مجتمعات الهجره وبخاصـة فئات الشباب والأطفال المصرين ليصبحوا قاعده لبناء التنميه من خلال مشاركتهم الفعاله والفاعله فى النمو الاجتماعي والاقتصـــادي في مصـــر، الأمر الذي يصـــب في الاتجاه المناهض والمكافح لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أما الاتفاقيه الثانيه التي تم توقيعها، فهي وثيقة للتفاهم بين وزارة التعليم المصـــرية ومحافظة المنوفية والمجلس القومي للطفولة والأمومة من جهة، والمنظمه الدولية للهجره ومحافظة فينيســـيا الإيطاليه ومدرســـة إيلينا كورنارو في لوســـلو، حيث اتفق الأطراف جميعا على التعاون في مجال قطاع التعليم والتدريب الفني لتعزيز فرص العمل وقابلية التوظيف بين الشباب المصري في سوق العمل المحلية والدولية المرتبطة بالسياحة والإداره الفندقية.

سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة.

1- نوع الدراســة: تنتمي هذه الدراســة إلي نوعية الدراســات الوصــفية، التي تســتهدف تقرير خصـائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صـفة التحديد وتعتمد على جمع الحقائق وتفسـيرها لإستخلاص دلالتها وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظـاهرة التي يقـــوم الباحث بدراستها، وتسعي الدراسة الوصفية لدراسة الظاهرة من حيث وجودها والعلاقة بين عناصرها وأسباب حدوثها والفروق بين متغيراتها. (النهاري&السريحي: 2002، ص:112).

2- نوع المنهج المستخدم: سيعتمد الباحث على منهج المسح الإجتماعى الذى يستخدم لوصف الظاهرة المدروســـة وتصـــويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشـــكلة وتصـــنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة وذلك بنوعية الشامل وبالعينة.

3- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكانى:** لقد توصـــل الباحث عند تحديده للمجال المكاني للمؤســـســـات العاملة في مجال الهجرة غير الشـــرعية والتي بلغ عددها (12) ولقد إختار الباحث عدد(6) من تلك المؤسسات وهي **كالأتي:**

المجلس القومي للأمومة والطفولة.	مؤسسة بلان الدولية.
المجلس القومي لحقوق الإنسان.	الجمعية العامة للهجرة والتنمية بالقاهرة.

الجمعية العامة للهجرة والتنمية بالمنوفية. جمعية الهجرة لتنمية المجتمع بالفيوم.

– مبررات إختيار المجال المكانى:

1– عند حصر الباحث للمؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية وعند مقابلة الباحث للمسئولين عن تلك المؤسسات أبدو رغبتهم في التعاون مع الباحث.

2– أن هذه المؤسسات تخدم قطاعات كبيرة من المستفيدين وخاصة أطفال وأسر الهجرة غير الشرعية.

3– تعتبر تلك المؤسسات من أقدم المؤسسات نشأة في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

(ب) المجال البشـــرى: الحصـــر الشـــامل لجميع الجهاز الإداري والعاملين بقطاع الهجرة غير الشرعية فى المؤسسات محل الدراسة والتى تم إختيارها وعددهم (50) فرد من العاملين بتلك المؤسسات.

(ج) المجال الزمنى: هى الفترة الزمنية التى يستغرقها الباحث لجمع البيانات من الميدان وتطبيق الدراسة.

4–أداة الدراســة: إستمارة استبيان لجميع الجهاز الإداري والعاملين فى المؤسسات التي تم إختيارها.

الهدف من أداة جمع البيانات:

1– يهدف الباحث من إستمارة الإستبيان التعرف على متطلبات بناء الشبكة بين تلك المنظمات المجتمعية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

وقد تضمن وضع تلك الأداة عدد من الخطوات العلمية:

أ – **تحديد أبعاد الإستمارة:** حددت أبعاد الإستمارة في ضوء الإطار النظري للدراسة وفي ضوء الدراسات السابقة.

ب– **صياغة فقرات الإستمارة:** في ضوء تعريف كل بعد من الأبعاد وبعد الإطلاع على بعض الدراسات والإستبيانات السابقة التي تناولت الهجرة غير الشرعية، تم صياغة (140) عبارة تغطي كافة المحاور التي تم إختيارها وبواقع (7–12) عبارة لكل محور من المحاور تقريبا، وروعي في صياغتها أن تكون بصيغة المتكلم وقابلة لتفسير واحد.

ج– صلاحية الفقرات (الصدق الظاهري): حيث عرضت فقرات الإستمارة على مجموعة من الخبراء للحكم على مدى صلاحيتها، وملائمتها للمجال الذي وضعت فيه، ودقة صياغتها، ومدى ملائمتها للمرحلة العمرية لعينة البحث وحذف أو إضافة ما يرونه مناسب أو إجراء التعديلات المناسبة وقد تم اعتماد نسبة (٨٠ %) فأكثر لتحديد صلاحية الفقرة وفي ضوء هذا المؤشر تم استبعاد 28 فقرة وبهذا أصبح عدد فقرات الإستبيان (112 فقرة).

2- صدق الأداة: حيث تم عرض الأداة على عدد (10) من الخبراء وأعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80 %)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.

الصدق العاملي: صدق الأتساق الداخلي:

جدول رقم (1) الأتساق الداخلي بين متغيرات إستمارة الإستبيان للعاملين بالمؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية ودرجة الاستمارة ككل (ن=25)

م	الأبعاد	معامل ارتباط بيرسون	مستوي المعنوية
1	المتطلبات الإداريه.	0.951	**
2	المتطلبات التنسيقية.	0.843	**
3	المتطلبات القانونية.	0.982	**
4	المتطلبات الفنيه.	0.952	**
5	المتطلبات التكنولوجية.	0.878	**
6	المتطلبات المالية.	0.911	**
7	المتطلبات التدريبية.	0.900	**
8	المتطلبات التعاونية.	0.980	**
9	المتطلبات التبادلية.	0.851	**
10	المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لإنشاء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	0.811	**
11	الوسائل المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لإنشاء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	0.809	**
12	الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لإنشاء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	0.912	**
13	التحديات التي تواجة المنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	0.978	**

**** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)**

ويتضح من الجدول السابق أن أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (0.01) لكل بعد على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداه والإعتماد على نتائجها.

3- **ثبات الأداة:** تم تطبيق الإستبيان على عينة عشوائية بلغت 10 من العاملين بالمؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية وذلك للتأكد من مدى وضوح فقرات الإستبيان من قبل عينة البحث، فضلا عن معرفة الوقت المستغرق في الإجابة عن المقياس وقد إتضح أن فقرات الإستبيان كانت واضحة لدى العينة وأن الزمن المستغرق في استجابة العاملين على فقرات الإستبيان تتراوح بين (12 دقيقة، 15 دقيقة) وبمتوسط مقداره (13.5 دقيقة)، وتم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا .كرونباخ)، لقيم الثبات التقديرية لإستبيان العاملين للتعرف على

متطلبات بناء شبكة لمواجهة تلك الظاهره، وذلك لعينة قوامها (25) مفردة من مجتمع الدراسة، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في **الجدول التالي:**

جدول (2) يوضح نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا ـ كرونباخ) إستمارة الإستبيان للعاملين بالمؤسسات الحكومية والأهلية للتعرف علي متطلبات بناء شبكة فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن= (25)

م	المتغير	معامل (ألفا ـ كرونباخ)
1	ثبات إستمارة الإستبيان للعاملين بالمؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال ككل.	0.90

وتعتبر هذه المستويات مقبولة ويمكن الاعتماد على النتائج تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقاً وموضوعية فقد تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات إستمارة الإستبيان وذلك باستخدام معادلة سبيرمان – براون Brown – Spearman للتجزئة النصفية Split – half، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الاستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، وجاءت نتائج الاختبار كالتالي:

جدول (3) يوضح نتائج الثبات باستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية ثبات لإستمارة الإستبيان للعاملين بالمؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال. (ن=25)

م	المتغير	معادلة سبيرمان براون
1	ثبات إستمارة الإستبيان للعاملين بالمؤسسات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال ككل.	0.94

ويتضح من الجدول السابق أن: معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

ثامنا: أساليب التحليل الإحصائي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS .V. 20) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. المتوسط الحسابي: وتم حسابه للمقياس الثلاثي عن طريق:

المتوسط الحسابي = ك (نعم) x 3 + ك (إلى حد ما) x 2 + ك (لا) x 1 / ن

- **كيفية الحكم على مستوى العوامل المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال:**

يمكن الحكم على مستوى متطلبات بناء شبكة فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين باستخدام المتوسط الحسابي حيث تكون بداية ونهاية فئات الإستمارة الثلاثي نعم (ثلاث درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا الإستمارة الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدي = أكبر قيمة – أقل قيمة (3 –1 = 2)، تم تقسيمة على عدد خلايا الإستمارة للحصول على طول الخلية المصحح (3/2= 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلي أقل قيمة في الإستمارة أو بداية الإستمارة وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول (4) يوضـــح كيفية الحكم علي مســـتوي المتطلبات التنظيمية للمنظمات المجتمعية لبناء شبكة فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين:

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.67.	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.67 - 2.35.	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.35 – 3.	مستوى مرتفع

3. الإنحراف المعياري.
4. معامل ثبات (ألفا . كرونباخ).
5. معادلة سبيرمان – براون Brown –Spearman للتجزئة النصفية Split – half.
6. Independent – Samples T–Test.
7. الأعمدة التكرارية.

سابعا: نتائج الدراسة الميدانية:

1: خصائص عينة الدراسة:

جدول(5) يوضح خصائص عينة الدراسة. ن(50)

المتغير		ك	%
النوع	أ- ذكر.	33	66
	ب- أنثي.	17	34
السن	أ- أقل من 25 .	3	6
	ب- 25 -	11	22
	ج- 35-	17	34
	د- 45-	9	18
	هـ- 55-	8	16
	و- 65 فأكثر .	2	4
المؤهل العلمي	أ – مؤهل متوسط.	4	8
	ب- مؤهل فوق المتوسط.	1	2
	ج- مؤهل جامعي.	33	66

المتغير		ك	%
	د- دبلوم دراسات عليا.	4	8
	ه- ماجستير.	3	6
	و- دكتوراه.	5	10
ع المؤهل الدراسي	أ- بكالوريوس خدمة إجتماعية.	16	32
	ب- ليسانس حقوق.	13	26
	ج- بكالوريوس إقتصاد وعلوم سياسية.	5	10
	د- بكالوريوس تجارة.	6	12
	ه- ليسانس أداب قسم علم إجتماع.	10	20
المركز الذى تشغله داخل المنظمة	أ- رئيس مجلس إدارة.	2	4
	ب- نائب رئيس مجلس إدارة .	3	6
	ج- أمين صندوق.	2	4
	د– الأمين العام.	2	4
	هـ - عضو مجلس إدارة.	11	22
	و- أخصائي اجتماعي.	7	14
	س – علاقات عامة.	6	12
	ش- موظف إداري.	17	34
سنوات الخبرة	أ- أقل من 3 سنوات.	3	6
	ب- 3 -	10	20
	ج – 6 -	12	24
	د- 9 سنوات فأكثر.	25	50

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: خصائص عينة الدراسة أن عدد الذكور لعينة الدراسة بلغ (66 %) بينما عدد الإناث بلغ (34 %)، وأن معدل السن بالنسبة للعاملين في المؤسسات محل الدراسة (من 35 –25) بنسبة بلغت (34 %) بينما جاء في المرتبة الثانية معدل العمر بنسبة بلغت (22 %)، وبلغ المستوي التعليمي للعاملين بتلك المؤسسات أكد حصول نسبة (66 %) منهم علي مؤهل عالي، بينما كان هناك نسبة (10 %) من تلك العينة حصلوا علي درجة الدكتوراه، وأن نوعية المؤهل الدراسي للعاملين بتلك المؤسسات حاصلين علي بكالوريوس خدمة إجتماعية بنسبة (32%) وجاء في المركز الثاني ليسانس حقوق بنسبة (26%)، وجاء في نهاية الترتيب بكالوريوس إقتصاد وعلوم سياسية (10%)، وأن معظم المراكز التي يشغلها العاملين داخل تلك المؤسسات هي موظف داخل المكان بنسبة (34 %) وجاء في الترتيب الثاني عضو مجلس إدارة بنسبة (22 %)، ومعدل خبرات العاملين في تلك المؤسسات في مجال الهجرة غير الشرعية بلغ نسبة (50 %) العاملين منذ أكثر من 9 سنوات، بينما جاء في المركز الثاني مستوي الخبرة أكثر من 6 سنوات بنسبة (20 %).

2: الإجابة علي تساؤلات الدراسة.

أ– الإجابة علي تساؤل الدراسة الأول: القائل ما المتطلبات التنظيمية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

جدول(6) يوضح أهم المتطلبات الإدارية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
أ. الهيكل الإداري:								
1	وجود لائحة منظمة للعمل داخل الشبكه.	40	10	0	140	2.8	0.40	2
2	وجود معايير موضوعيه لإختيار الأعضاء.	50	0	0	150	3	0.00	1
3	وجود ضوابط للمحاسبة سواء بالثواب أو العقاب.	31	19	0	131	2.62	0.49	4
4	رؤية واضحة لإختيار القيادات.	40	10	0	140	2.8	0.40	2 مكرر
5	وجود أهداف متجدده للشبكه تخدم قضايا المجتمع.	20	30	0	120	2.4	0.49	6
6	توافق أهداف الشبكة مع أهداف المنظمات المجتمعية.	30	20	0	130	2.6	0.49	5
7	تطبيق المعايير بشكل ثابت دون إستثناء.	19	20	11	108	2.16	0.77	8
8	وضوح الدور لكل وظيفة من الوظائف داخل الشبكة.	10	40	0	110	2.2	0.40	7
ب. تقسيم العمل:								
1	إختيار أبرز الشخصيات من الكفاءات الفنية والإدارية في مجلس الإداره.	10	30	10	100	2	0.64	5
2	توزيع المسؤليات حسب رغبة وإستعداد كل عضو.	10	40	0	110	2.2	0.40	3
3	تقسيم العمل وفقا لمهارات الأعضاء.	50	0	0	150	3	0.00	1
4	توزيع الأدوار بين أعضاء الشبكة حسب للرغبة أو الاستعداد.	10	40	0	110	2.2	0.40	3 مكرر
5	إختيار الكفاءت اللازمة لإنجاح العمل.	41	9	0	141	2.82	0.39	2
المتغير ككل:					126	2.52	مرتفع	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم المتطلبات الإدارية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول وجود معايير موضوعيه لإختيار الأعضاء بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني وجود لائحة منظمة للعمل داخل الشبكه بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثاني مكرر رؤية واضحة لإختيار القيادات بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الرابع وجود ضوابط للمحاسبة سواء بالثواب أو العقاب بمتوسط حسابي (2.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الخامس توافق أهداف الشبكة مع أهداف المنظمات المجتمعية بمتوسط حسابي (2.6) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب السادس وجود أهداف متجدده للشبكه تخدم قضايا المجتمع بمتوسط حسابي (2.4) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب السابع وضوح الدور لكل وظيفة من الوظائف داخل الشبكة بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري

(0.40)، وجاء في الترتيب الثامن والأخير تطبيق المعايير بشكل ثابت دون إستثناء بمتوسط حسابي (2.16) وإنحراف معياري (0.77).

شكل (1) يوضح الهيكل الاداري كأحد المتطلبات الإدارية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين

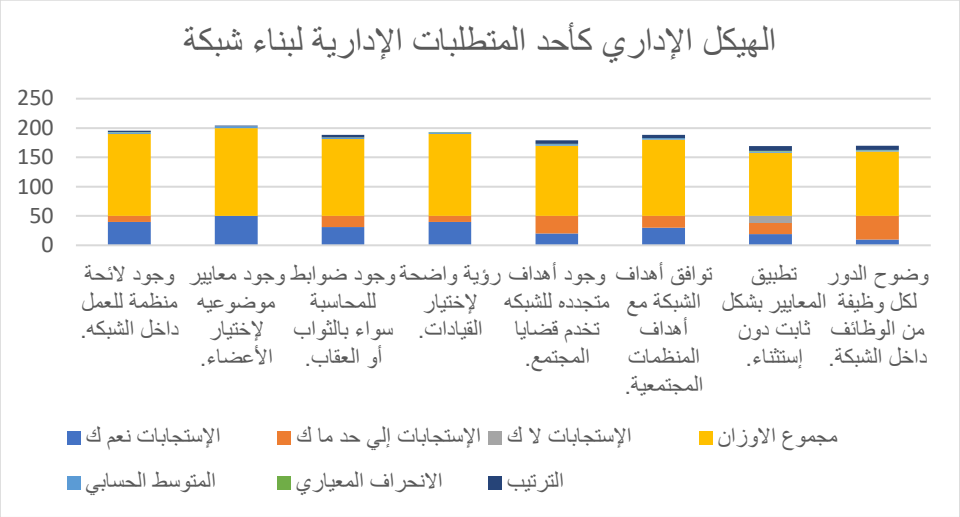

يوضح الجدول السابق أن: أهم المتطلبات الإدارية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية وخاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل، حيث جاء في الترتيب الأول تقسيم العمل وفقا لمهارات الأعضاء بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني إختيار الكفاءات اللازمة لإنجاح العمل بمتوسط حسابي (2.82) وإنحراف معياري (0.39)، وجاء في الترتيب الثالث توزيع المسؤليات حسب رغبة وإستعداد كل عضو بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثالث مكرر توزيع الأدوار بين أعضاء الشبكة حسب للرغبة أو الاستعداد بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الخامس إختيار أبرز الشخصيات من الكفاءات الفنية والإدارية في مجلس الإداره بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.64).

شكل (2) يوضح تقسيم العمل كأحد المتطلبات الإدارية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين

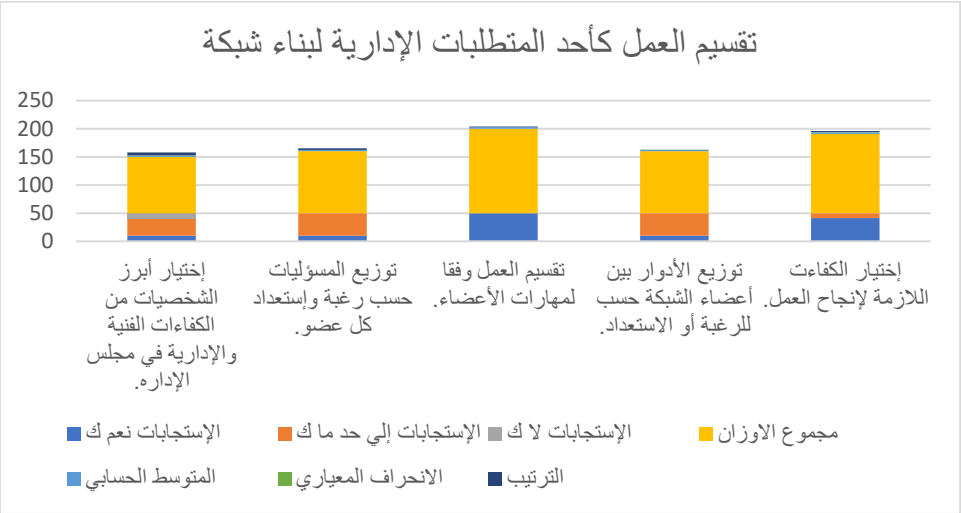

جدول(7) يوضح أهم المتطلبات التنسيقية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	وجود لجنة خاصة بالتنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة في الشبكة.	9	41	0	109	2.18	0.39	7
2	الإستفادة من خبرات المنظمات الأخرى لتطوير برامج الشبكة.	10	40	0	110	2.2	0.40	5 مكرر
3	التنسيق المستمر بينها وبين المنظمات الأخرى.	31	19	0	131	2.62	0.49	3
4	إصدار قرارات لاتتعارض مع قرارات المنظمات الأخرى العاملة في نفس الشبكة.	50	0	0	100	2	0.00	8
5	الإشتراك مع المنظمات الأخرى سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي في تقديم الخدمات.	10	40	0	110	2.2	0.40	5
6	توفير قاعدة من البيانات لا تسمح بعدم تكرار الخدمات المقدمة للمنظمات الأعضاء.	50	0	0	150	3	0.00	1
7	إشتراك كل من المنظمات الحكومية والأهلية بوضع خطة متكاملة للخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال.	40	10	0	140	2.8	0.40	2
8	تنفيذ مشروعات مشتركة تهم كل المنظمات الأعضاء تضمن العمل المشترك بين المنظمات الأعضاء.	40	10	0	130	2.6	0.81	4
المتغير ككل:					**122.5**	**2.45**	**مرتفع**	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم المتطلبات التنسيقية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول توفير قاعدة من البيانات لا تسمح بعدم تكرار الخدمات المقدمة للمنظمات الأعضاء بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني إشتراك كل من المنظمات الحكومية والأهلية بوضع خطة متكاملة للخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثالث التنسيق المستمر بينها وبين

المنظمات الأخرى بمتوسط حسابي (2.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الرابع تنفيذ مشروعات مشتركة تهم كل المنظمات الأعضاء تضمن العمل المشترك بين المنظمات الأعضاء بمتوسط حسابي (2.6) وإنحراف معياري (0.81)، وجاء في الترتيب الخامس الإشتراك مع المنظمات الأخرى سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى فى تقديم الخدمات بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الخامس مكرر الإستفادة من خبرات المنظمات الأخرى لتطوير برامج الشبكة بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب السابع وجود لجنة خاصة بالتنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة في الشبكة بمتوسط حسابي (2.18) وإنحراف معياري (0.39)، وجاء في الترتيب الثامن والأخير إصدار قرارات لاتتعارض مع قرارات المنظمات الأخرى العاملة فى نفس الشبكة بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00).

شكل (3) يوضح أهم المتطلبات التنسيقية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

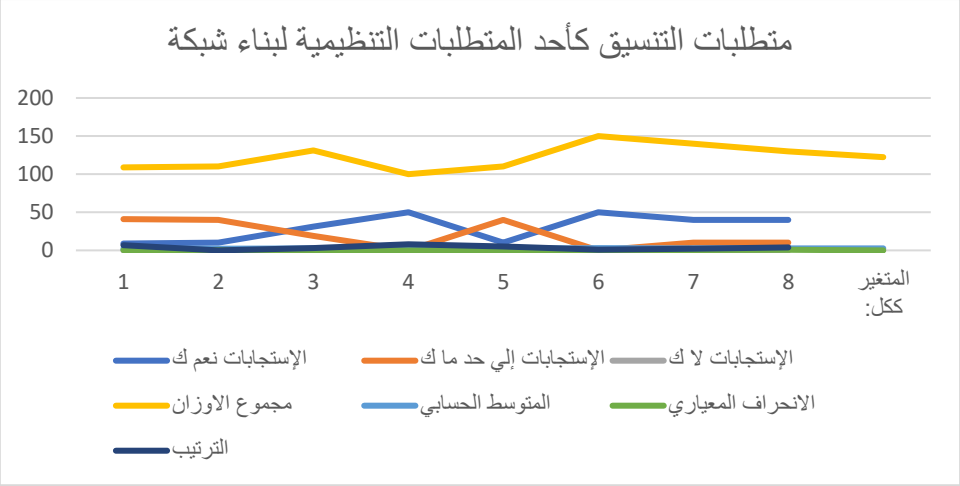

جدول(8) يوضح أهم المتطلبات القانونية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	إيجاد قانون يحق للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بإقامة شبكات معلنه دون أي قيود.	50	0	0	150	3	0.00	1
2	إيجاد قانون يحق للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بأقامه شبكات معلنه مع وضع مجموعة من القيود.	10	40	0	100	2	0.00	8
3	وجود قانون يعطي الشبكات صفه إعتباريه.	20	30	0	120	2.4	0.49	5
4	حرية الشبكة أو المنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين في الدخول فى شبكات عالميه.	39	11	0	139	2.78	0.42	2

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
5	حريه الشبكه فى التمثيل فى المؤتمرات والمحافل الدوليه.	29	21	0	129	2.58	0.50	4
6	تقييد التدخل الحكومي فى الشؤن الداخليه للشبكه.	20	30	0	120	2.4	0.49	5 مكرر
7	تقييد التدخل الحكومي فى الشؤن الماليه للشبكه.	10	40	0	110	2.2	0.40	7
8	إعطاء الحق للشبكةالحق في التفاوض مع الجهات المختلفة.	31	19	0	131	2.62	0.49	3
المتغير ككل:					125	2.50	مرتفع	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم المتطلبات القانونية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول إيجاد قانون يحق للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بإقامة شبكات معلنه دون أي قيود بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني حرية الشبكة أو المنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين في الدخول فى شبكات عالميه بمتوسط حسابي (2.78) وإنحراف معياري (2.42)، وجاء في الترتيب الثالث إعطاء الحق للشبكة الحق في التفاوض مع الجهات المختلفة بمتوسط حسابي (2.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الرابع حريه الشبكه فى التمثيل فى المؤتمرات والمحافل الدوليه بمتوسط حسابي (2.85) وإنحراف معياري (0.50)، وجاء في الترتيب الخامس وجود قانون يعطي الشبكات صفه إعتباريه بمتوسط حسابي (2.4) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الخامس مكرر تقييد التدخل الحكومي فى الشؤن الداخليه للشبكه بمتوسط حسابي (2.4) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب السابع تقييد التدخل الحكومي فى الشؤن الماليه للشبكه بمتوسط حسابي (2. 2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثامن والأخير إيجاد قانون يحق للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بأقامه شبكات معلنه مع وضع مجموعة من القيود بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00).

شكل (4) يوضح أهم المتطلبات القانونية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين

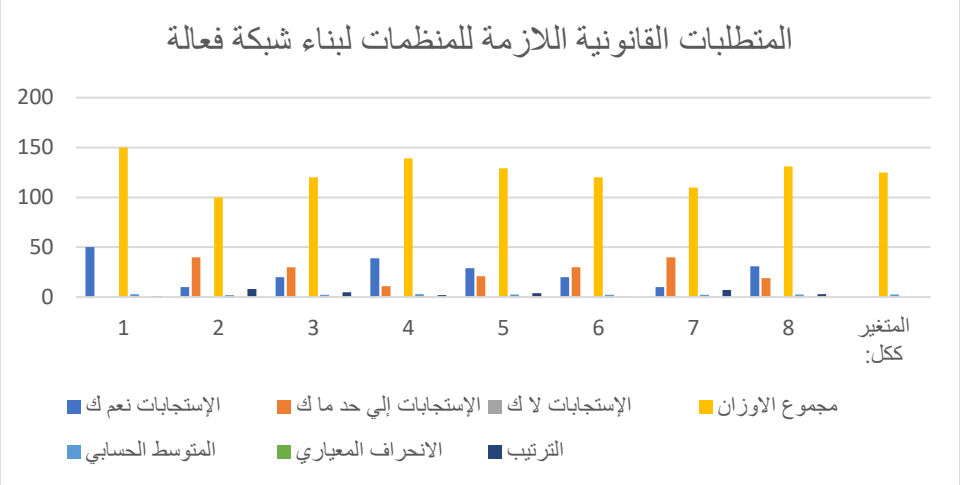

جدول(9) يوضح أهم المتطلبات الفنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	جذب الخبراء الفنين فى مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال للإنضمام إلي الشبكة.	11	39	0	111	2.22	0.42	7
2	التواصل مع الجهات المانحة باستمرار وإقناعها بضرورة دعم الشبكة.	50	0	0	150	3	0.00	1
3	تصميم البرامج التدريبة والقدرة علي تنفيذها.	10	40	0	110	2.2	0.40	5
4	تحديد المشكلات المتعلقة بالظاهرة ورصدها والتعامل معها.	50	0	0	100	2	0.00	8
5	تقديم الدعم الفني المستمر للشبكة.	10	40	0	110	2.2	0.41	6
6	اجراء دراسات جدوى للمشروعات والبرامج المختلفة المتعلقة بالظاهرة.	30	20	0	130	2.6	0.49	3
7	إكتساب ثقة المنظمات المجتمعية الأخري للإنضام للشبكة.	40	10	0	90	1.8	0.40	9
8	التوظيف الجيد لموارد وإمكانيات الشبكة بدون إهدار.	39	11	0	139	2.78	0.42	2
9	قدرة المنظمات علي العمل معا كفريق وليس كأفراد.	21	29	0	121	2.42	0.50	4
المتغير ككل:					118	2.36	مرتفع	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم المتطلبات الفنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول التواصل مع الجهات المانحة باستمرار وإقناعها بضرورة دعم الشبكة بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني التوظيف الجيد لموارد وإمكانيات الشبكة بدون إهدار بمتوسط حسابي (2.78) وإنحراف معياري (0.42)، وجاء في الترتيب الثالث اجراء دراسات جدوى للمشروعات والبرامج المختلفة المتعلقة بالظاهرة بمتوسط حسابي (2.6) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الرابع قدرة المنظمات علي العمل معا كفريق وليس كأفراد بمتوسط حسابي (2.42) وإنحراف معياري (0.50)، وجاء في الترتيب الخامس تصميم

البرامج التدريبية والقدرة علي تنفيذها بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب السادس تقديم الدعم الفني المستمر للشبكة بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.41)، وجاء في الترتيب السابع جذب الخبراء الفنين فى مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال للإنضمام إلي الشبكة بمتوسط حسابي (2.22) وإنحراف معياري (0.42)، وجاء في الترتيب الثامن تحديد المشكلات المتعلقة بالظاهرة ورصدها والتعامل معها بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب التاسع إكتساب ثقة المنظمات المجتمعية الأخري للإنضام للشبكة بمتوسط حسابي (1.8) وإنحراف معياري (0.40).

شكل (5) يوضح أهم المتطلبات الفنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين

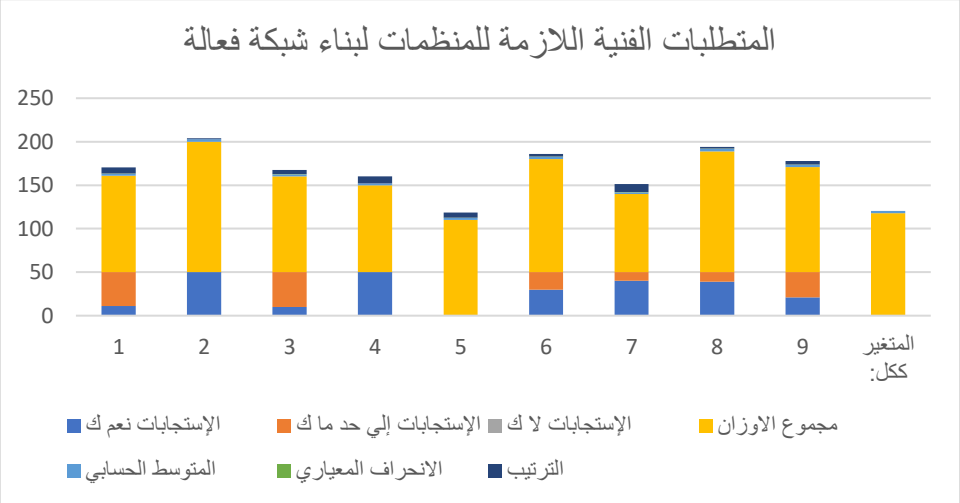

جدول(10) يوضح أهم المتطلبات التكنولوجية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	توفير الاجهزة الحديثة لعمل الشبكة.	10	40	0	110	2.2	0.40	7
2	إنشاء موقع إلكتروني للشبكة يسمح بالتواصل مع الجميع.	20	30	0	120	2.4	0.49	5
3	إستخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة لتبادل المعلومات بين الأعضاء.	20	30	0	120	2.4	0.49	5مكرر
4	إستثمار وسائل التواصل الإجتماعي في الإعلان عن الشبكة وأهدافها.	50	0	0	150	3	0.00	1
5	إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن الشبكة.	30	20	0	130	2.6	0.49	3
6	إستخدام التكنولوجيا للتواصل مع الخبرات في مجال عمل الشبكة عالميا.	30	20	0	130	2.6	0.49	3مكرر
7	تدريب ممثلى المنظمات على إستخدام التكنولوجيا الحديثه.	50	0	0	150	3	0.00	1مكرر
المتغير ككل:					**130**	**2.6**	**مرتفع**	

يتضـــح من نتائج الجدول الســـابق أن: أهم المتطلبات التكنولوجية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشـرعية للأطفال غير المصـحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول إسـتثمار وسـائل التواصـل الإجتماعي في الإعلان عن الشـبكة وأهدافها بمتوسـط حسـابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الأول مكرر تدريب ممثلى المنظمات على إسـتخدام التكنولوجيا الحديثه بمتوسـط حسـابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثالث إنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن الشبكة بمتوسط حسابي (2.6) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الثالث إسـتخدام التكنولوجيا للتواصـل مع الخبرات في مجال عمل الشـبكة عالميا مكرر بمتوسـط حسـابي (2.6) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الخامس إنشاء موقع إلكتروني للشبكة يسمح بالتواصل مع الجميع بمتوسط حسابي (2.4) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الخامس مكرر إستخدام الوسائل التكنولوجية المناسـبة لتبادل المعلومات بين الأعضـاء بمتوسـط حسـابي (2.4) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب السـابع والأخير توفير الاجهزة الحديثة لعمل الشـبكة بمتوسـط حسـابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40).

شكل (6) يوضح أهم المتطلبات التكنولوجية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

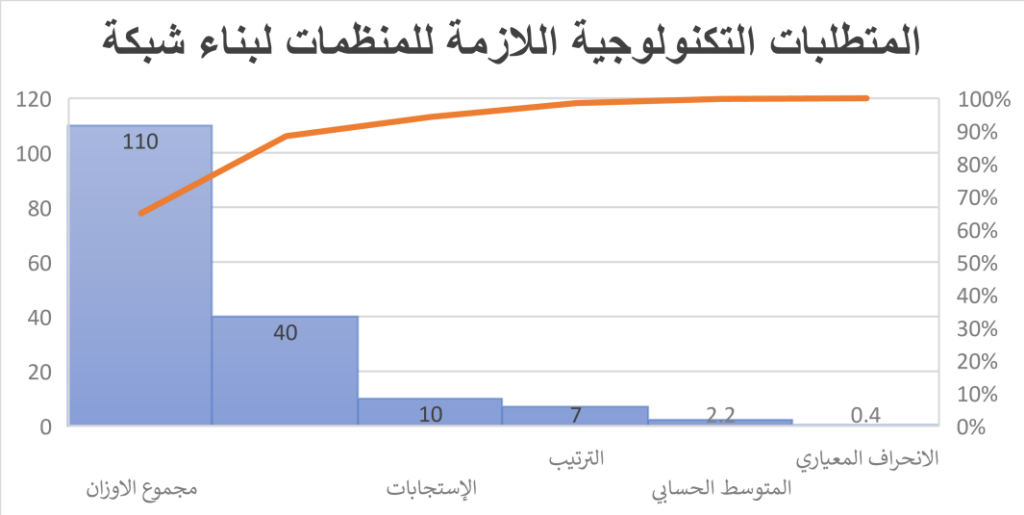

جدول (11) يوضح أهم المتطلبات التمويلية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين . ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	وضـــع خطة إســـتراتيجية لتوفير التمويل اللازم للشبكة.	30	20	0	130	2.6	0.49	3

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
2	ضـــرورة تنميه الشـــبكة لمواردها الماليه الذاتيه.	50	0	0	100	2	0.00	10
3	تقديم خدمات وبرامج تدر عائد لصـــالح المنظمات الأعضاء بالشبكة.	21	29	0	121	2.42	0.50	6
4	التواصـل والإستمرار مع الجهات المانحة للحصول علي منح لصالح الأطفال.	31	19	0	131	2.62	0.49	3مكرر
5	التواصـــل مع منظمات المجتمع المختلفة لتمويل الأنشطة الأساسية للشبكة.	39	11	0	139	2.78	0.42	2
6	منح رجال الاعمال العضـــوية الشـــرفية للحصول على تمويل.	21	29	0	121	2.42	0.50	6 مكرر
7	الاســـتعانه بالخبراء فى إجراء دراســـه الجدوى للمشروعات التى تدر ربحاً للشبكة يستخدم لصالح الأطفال.	40	10	0	140	2.8	0.40	1
8	إشـــراك قطـاع الاعمـال فـى بـعض المشروعات التنمويه الخاصة بالشبكة.	21	29	0	121	2.42	0.50	6مكرر
9	وضـع آلية مالية لتنظيم العلاقة بين الشبكة والجهات المانحة.	10	40	0	110	2.2	0.40	9
10	وضـــع خطة للتنمية المســـتدامة للموارد المتاحة لصالح الأطفال المهاجرين.	30	20	0	130	2.6	0.49	3مكرر
المتغير ككل:					124	2.49	مرتفع	

يتضـح من نتائج الجدول السـابق أن: أهم المتطلبات المالية اللازمة لبناء شـبكة بين المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول الاسـتعانه بالخبراء فى إجراء دراسـه الجدوى للمشـروعات التى تدر ربحاً للشـبكة يسـتخدم لصـالح الأطفال بمتوسـط حسـابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثاني التواصل مع منظمات المجتمع المختلفة لتمويل الأنشطة الأساسية للشبكة بمتوسط حسابي (2.78) وإنحراف معياري (2.42)، وجاء في الترتيب الثالث وضـــع خطة إســـتراتيجية لتوفير التمويل اللازم للشـبكة والثالث مكرر التواصـل والإسـتمرار مع الجهات المانحة للحصـول علي منح لصـــالح الأطفال والثالث مكرر وضـــع خطة للتنمية المســـتدامة للموارد المتاحة لصـــالح الأطفال المهاجرين بمتوسط حسابي (2.6) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب السادس تقديم خدمات وبرامج تدر عائد لصـالح المنظمات الأعضـاء بالشـبكة بمتوسـط حسـابي (2.42) وإنحراف معياري (0.50)، وجاء في الترتيب الســـادس مكرر منح رجال الاعمال العضـــوية الشرفية للحصـول على تمويل و إشـراك قطاع الاعمال فى بعض المشـروعات التنمويه الخاصـة بالشبكة بمتوسط حسابي (2.42) وإنحراف معياري (0.50)، وجاء في الترتيب التاسع وضع آلية مالية لتنظيم العلاقة بين الشـــبكة والجهات المانحة بمتوســـط حســـابي (2.2) وإنحراف معياري

(0.40)، وجاء في الترتيب العاشر والأخير ضرورة تنميه الشبكة لمواردها الماليه الذاتيه بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00)0

شكل (7) يوضح أهم المتطلبات التمويلية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

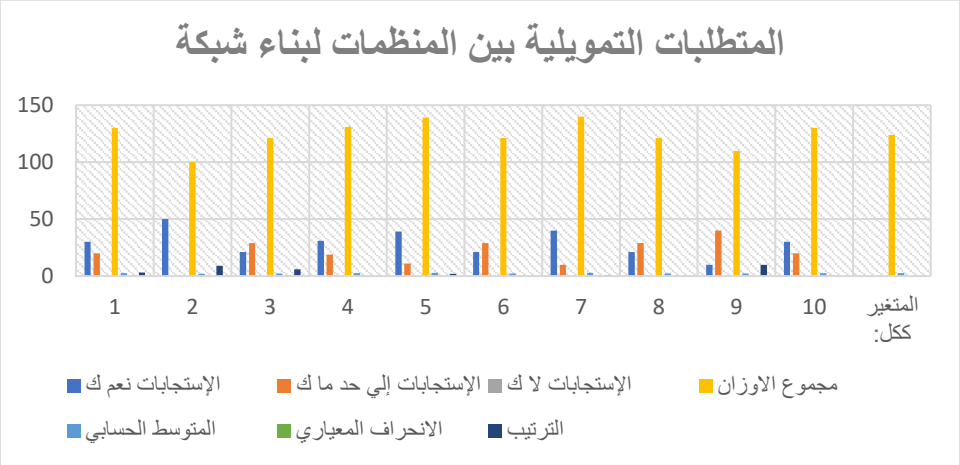

جدول (12) يوضح أهم المتطلبات التدريبية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	عقد دورات تدريبية للعاملين داخل الشبكة لتنمية قدراتهم للحصول على الدعم المجتمعى لبرامجها.	10	40	0	110	2.2	0.40	5
2	عقد ورش تدريبية لأسر الأطفال عن مخاطر الهجرة غير الشرعية.	21	20	9	112	2.24	0.74	4
3	تنفيذ دورات تدريبية حول البرامج المتنوعة التي تتناسب مع إحتياجات الأطفال المهاجرين المختلفة.	39	11	0	89	1.78	0.42	7
4	تنظيم مؤتمرات للتأيد المجتمعي لمواجهة ظاهرة الأطفال المهاجرين بصورة غير شرعية.	11	20	19	92	1.84	0.77	6
5	حرص الشبكة على إنشاء وحدة داخلية مسئولة عن التدريب داخلها.	50	0	0	150	3	0.00	1
6	الإستعانة بالخبراء فى وضع الخطط التدريبية للشبكة.	31	19	0	131	2.62	0.49	2
7	حرص الشبكة على التقييم الدورى للبرامج التدريبية التى تنفذها.	31	19	0	131	2.62	0.49	2مكرر
المتغير ككل:					116	2.33	متوسط	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم المتطلبات التدريبية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول حرص الشبكة على إنشاء وحدة داخلية مسئولة عن التدريب داخلها بمتوسط

حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني الإستعانة بالخبراء فى وضع الخطط التدريبية للشبكة بمتوسط حسابي (2.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الثاني مكرر حرص الشبكة على التقييم الدورى للبرامج التدريبية التى تنفذها بمتوسط حسابي (2.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الرابع عقد ورش تدريبية لأسر الأطفال عن مخاطر الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (2.24) وإنحراف معياري (0.74)، وجاء في الترتيب الخامس عقد دورات تدريبية للعاملين داخل الشبكة لتنمية قدراتهم للحصول على الدعم المجتمعى لبرامجها بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب السادس تنظيم مؤتمرات للتأيد المجتمعي لمواجهة ظاهرة الأطفال المهاجرين بصورة غير شرعية بمتوسط حسابي (1.84) وإنحراف معياري (0.77)، وجاء في الترتيب السابع تنفيذ دورات تدريبية حول البرامج المتنوعة التي تتناسب مع إحتياجات الأطفال المهاجرين المختلفة بمتوسط حسابي (1.78) وإنحراف معياري (0.42).

شكل (8) يوضح أهم المتطلبات التدريبية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

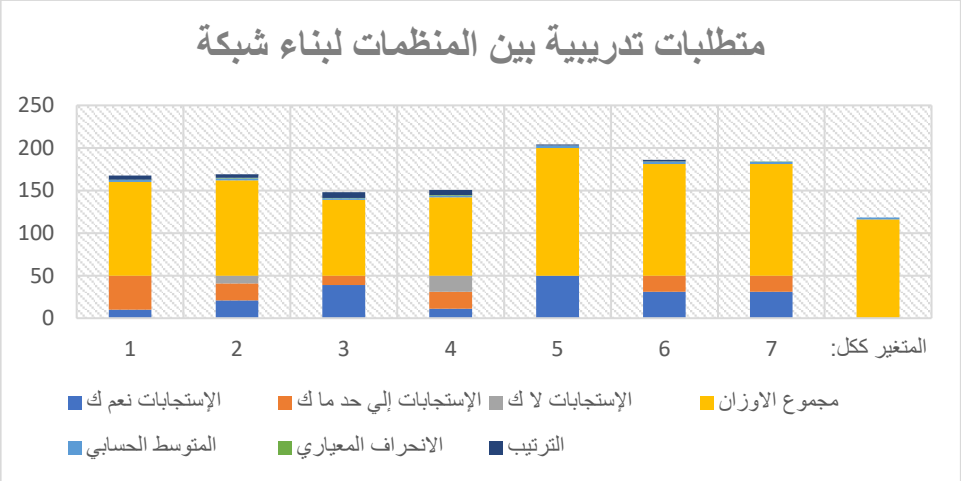

جدول (13) يوضح أهم متطلبات التعاون اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	تعزيز آليات التعاون للشبكة مع المنظمات الأخرى فى تنفيذ برامج مكافحة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	50	0	0	100	2	0.00	5
2	توقيع بروتوكلات مع المنظمات الأخرى لتنفيذ خطط مشتركة لمواجهة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	50	0	0	150	3	0.00	1

3	تعاون الشبكة مع الأجهزة الإعلامية المختلفة لنشر ثقافة حقوق الأطفال.	29	21	0	129	2.58	0.50	3
4	التعاون مع قيادات المجتمع للإستفادة من خبراتهم فى مواجهة مشكلات الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.	40	10	0	140	2.8	0.40	2
5	الإشتراك مع المنظمات الأخرى فى تنفيذ مشروعات لرعاية الأطفال المهاجرين.	10	40	0	110	2.2	0.40	4
6	تدعيم سبل التمويل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتشجيعها على التعاون.	50	0	0	100	2	0.00	5 مكرر
7	إتاحة الفرصة أمام جميع المنظمات للتشاور حول تحديد أولويات الأطفال المهاجرين.	10	29	11	99	1.98	0.65	7
المتغير ككل:					118	2.36	متوسط	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم متطلبات التعاون اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول توقيع بروتوكلات مع المنظمات الأخرى لتنفيذ خطط مشتركة لمواجهة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني التعاون مع قيادات المجتمع للإستفادة من خبراتهم فى مواجهة مشكلات الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثالث تعاون الشبكة مع الأجهزة الإعلامية المختلفة لنشر ثقافة حقوق الأطفال بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الرابع الإشتراك مع المنظمات الأخرى فى تنفيذ مشروعات لرعاية الأطفال المهاجرين بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الخامس تعزيز آليات التعاون للشبكة مع المنظمات الأخرى فى تنفيذ برامج مكافحة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الخامس مكرر تدعيم سبل التمويل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتشجيعها على التعاون بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب السابع إتاحة الفرصة أمام جميع المنظمات للتشاور حول تحديد أولويات الأطفال المهاجرين بمتوسط حسابي (1.98) وإنحراف معياري (0.65).

شكل (9) يوضح أهم متطلبات التعاون اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

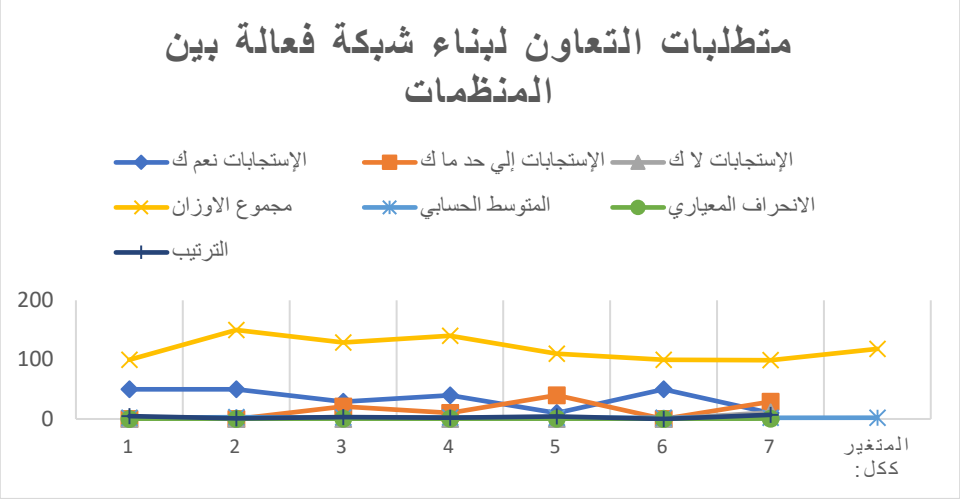

جدول (14) يوضـــح أهم متطلبات التبادل اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	تبادل الشبكة للمعلومات الخاصة بالأطفال مع المنظمات الأخرى.	9	41	0	109	2.18	0.39	4
2	تبادل المشروعات الناجحة التي تخدم الأطفال المهاجرين.	21	19	10	111	2.22	0.76	3
3	تبادل الخبراء المتخصصين بين المنظمات فى مجال العمل مع الأطفال المهاجرين.	50	0	0	100	2	0.00	7
4	توفير قاعدة بيانات تتضمن كافة المنظمات التى يمكن تبادل الخبرات معها فى مجال الهجرة غير الشرعية.	50	0	0	150	3	0.00	1
5	إنشاء إدارة متخصصة لتبادل نتائج البحوث المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال مع الجهات الأخرى.	40	10	0	140	2.8	0.40	2
6	تنمية وعى المجتمع بأهمية تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الأخرى العاملة فى مجال الهجرة.	10	31	9	101	2.02	0.62	5
7	الحرص على تبادل الزيارات مع المنظمات الأخري المعنية بالمشكلة لمواجهتها بالمجتمع المصرى.	10	31	9	101	2.02	0.62	5مكرر
المتغيير ككل:					116	2.32	متوسط	

يتضـــح من نتائج الجدول الســـابق أن: أهم متطلبات التبادل اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول توفير قاعدة بيانات تتضمن كافة المنظمات التى يمكن تبادل الخبرات معها فى مجال الهجرة غير الشرعية بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني إنشاء إدارة متخصصة لتبادل نتائج البحوث المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال مع الجهات الأخرى بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثالث

تبادل المشـروعات الناجحة التي تخدم الأطفال المهاجرين بمتوسـط حسـابي (2.22) وإنحراف معياري (0.76)، وجاء في الترتيب الرابع تبادل الشـبكة للمعلومات الخاصـة بالأطفال مع المنظمات الأخرى بمتوسـط حسـابي (2.18) وإنحراف معياري (0.39)، وجاء في الترتيب الخامس تنمية وعى المجتمع بأهمية تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات الأخرى العاملة فى مجال الهجرة بمتوسـط حسـابي (2.02) وإنحراف معياري (0.62)، وجاء في الترتيب الخامس مكرر الحرص على تبادل الزيارات مع المنظمات الأخري المعنية بالمشـكلة لمواجهتها بالمجتمع المصرى بمتوسط حسابي (2.02) وإنحراف معياري (0.62)، وجاء في الترتيب السابع والأخير تبادل الخبراء المتخصـصـين بين المنظمات فى مجال العمل مع الأطفال المهاجرين بمتوسـط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00).

شكل(10) يوضح أهم متطلبات التبادل اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

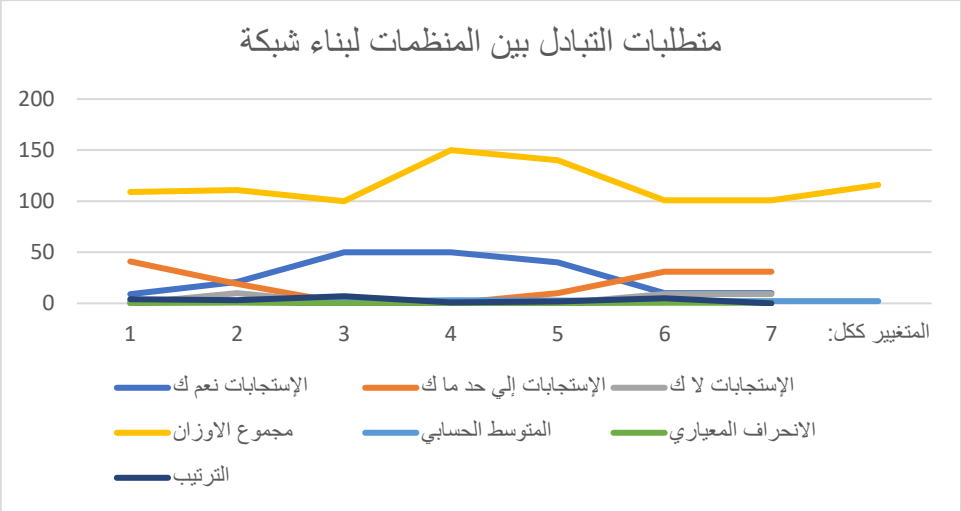

جدول (15) يوضح ترتيب المتطلبات التنظيمية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين من وجهة نظر العاملين بتلك المؤسسات. ن(50)

م	المتطلبات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
1	المتطلبات الإداريه.	2.52	0.031	2
2	المتطلبات التنسيقية.	2.45	0.12	5
3	المتطلبات القانونية.	2.50	0.08	3
4	المتطلبات الفنيه.	2.36	0.13	6
5	المتطلبات تكنولوجية.	2.6	0.26	1
6	المتطلبات المالية.	2.49	0.16	4
7	المتطلبات التدريبية.	2.33	0.33	8
8	متطلبات التعاون.	2.36	0.15	6 مكرر
9	متطلبات التبادل.	2.32	0.10	9

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: ترتيب أهم المتطلبات التنظيمية **اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية** لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول المتطلبات التكنولوجية بمتوسط حسابي (2.6) وإنحراف معياري (0.26)، وجاء في الترتيب الثاني المتطلبات الإدارية بمتوسط حسابي (2.52) وإنحراف معياري (0.31)، وجاء في الترتيب الثالث المتطلبات القانونية بمتوسط حسابي (2.50) وإنحراف معياري (0.08)، وجاء في الترتيب الرابع المتطلبات المالية بمتوسط حسابي (2.49) وإنحراف معياري (0.16)، وجاء في الترتيب الخامس المتطلبات التنسيقية بمتوسط حسابي (2.45) وإنحراف معياري (0.12)، وجاء في الترتيب السادس المتطلبات الفنيه بمتوسط حسابي (2.36) وإنحراف معياري (0.13)، وجاء في الترتيب السادس مكرر متطلبات التعاون بمتوسط حسابي (2.36) وإنحراف معياري (0.15)، وجاء في الترتيب الثامن المتطلبات التدريبية بمتوسط حسابي (2.33) وإنحراف معياري (0.33)، وجاء في الترتيب التاسع متطلبات التبادل بمتوسط حسابي (2.32) وإنحراف معياري (0.10).

شكل(11) يوضح ترتيب المتطلبات التنظيمية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين من وجهة نظر العاملين بتلك المؤسسات

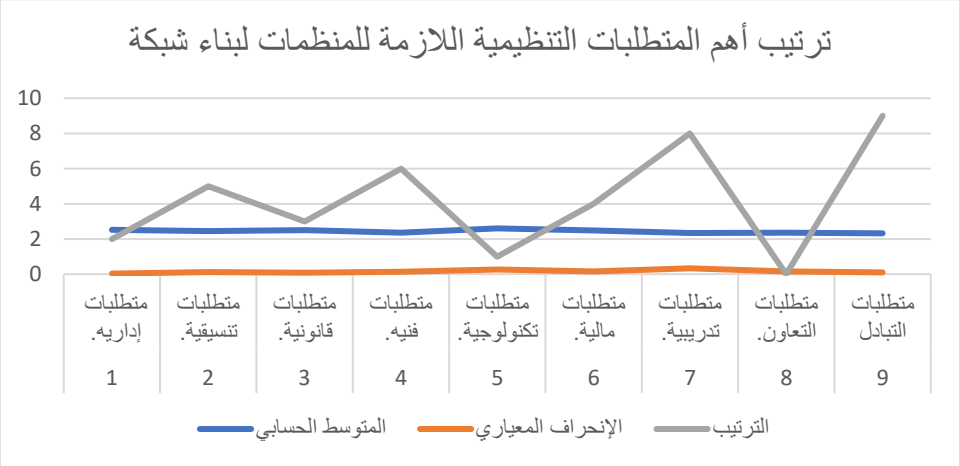

ب- الإجابة علي التساؤل الثاني للدراسة: ومؤداه ما المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال الغير مصحوبين.

جدول(16) يوضح أهم المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	مهارة الاتصال.	40	10	0	140	2.8	0.40	2
2	مهارة الإقناع.	50	0	0	150	3	0.00	1
3	مهارة الإبتكار والإبداع.	50	0	0	100	2	0.00	7
4	مهارة التفاوض.	11	30	9	102	2.04	0.64	6
5	مهارة فهم أنماط الشخصية وتحليلها.	50	0	0	100	2	0.00	7مكرر
6	مهارة المشورة.	11	19	20	91	1.82	0.77	9
7	مهارة العمل الفريقى.	20	30	0	120	2.4	0.49	3
8	مهارة لعب الدور.	29	21	0	79	1.58	0.50	10
9	مهارة القيادة.	9	41	0	109	2.18	0.39	5
10	مهارة الضغط.	10	40	0	110	2.2	0.40	4
المتغير ككل:					110	2.2	متوسط	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول مهارة الإقناع بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني مهارة الإتصال بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثالث مهارة العمل الفريقي بمتوسط حسابي (2.4) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الرابع مهارة الضغط بمتوسط حسابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الخامس مهارة القيادة بمتوسط حسابي (2.18) وإنحراف معياري (0.39)، وجاء في الترتيب السادس مهارة التفاوض بمتوسط حسابي (2.04) وإنحراف معياري (0.62)، وجاء في الترتيب السابع مهارة الإبتكار والإبداع بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب السابع مكرر مهارة فهم أنماط الشخصية وتحليلها بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب العاشر مهارة لعب الدور بمتوسط حسابي (1.58) وإنحراف معياري (0.50).

شكل (12) يوضح أهم المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

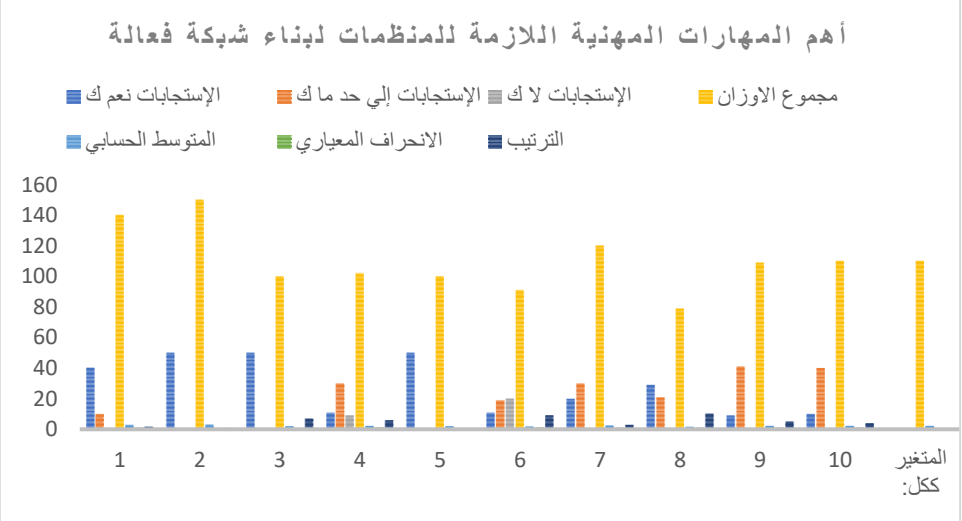

ج- الإجابة علي التســـاؤل الثالث للدراســـة ومؤداه: ما أهم الوســـائل المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

جدول(17) يوضح أهم الوسائل المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	عقد إجتماعات مشتركة بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة فى مجال رعاية الأطفال المهاجرين بطريقة غير شرعية.	0	29	21	79	1.58	0.50	12
2	إقامة حوار مستمر بين مسئولى المنظمات الحكومية والأهلية.	50	0	0	150	3	0.00	1
3	عقد المقابلات الشخصية لتبادل الأراء حول الظاهرة.	11	30	9	102	2.04	0.64	4
4	تنظيم مؤتمرات مشتركة بين المنظمات الحكومية والأهلية.	50	0	0	150	3	0.00	1مكرر
5	الإشتراك فى الدورات التدريبية مع المنظمات الأخرى.	10	20	20	90	1.8	0.76	7
6	إستخدام المحادثات التليفونية بين مسئولى المنظمات.	40	10	0	90	1.8	0.40	7 مكرر
7	إقامة اللجان المشتركة.	20	10	20	100	2	0.90	6
8	تبادل الزيارات بين المنظمات الحكومية والأهلية.	40	10	0	90	1.8	0.40	7 مكرر
9	توفير شبكة إتصال الكترونى بين الأعضاء.	21	29	0	121	2.42	0.50	3
10	إصدار النشرات والكتيبات المدعمة للصلة بين الاعضاء.	10	19	21	89	1.78	0.76	10
11	تنظيم ندوات لتسهيل وصول المعلومات لأسر الأطفال المهاجرين.	9	21	20	89	1.78	0.74	10 مكرر

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
12	إجراء البحوث و الدراسات فى مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال.	11	29	10	101	2.02	0.65	5
المتغير ككل:					104	2.08	متوسط	

يتضح من نتائج الجدول السابق أن: أهم الوسائل المهنية اللازم توافرها لبناء شبكة بين المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول إقامة حوار مستمر بين مسئولى المنظمات الحكومية والأهلية بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الأول مكرر تنظيم مؤتمرات مشتركة بين المنظمات الحكومية والأهلية بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثالث توفير شبكة إتصال الكترونى بين الأعضاء بمتوسط حسابي (2.42) وإنحراف معياري (0.50)، وجاء في الترتيب الرابع عقد المقابلات الشخصية لتبادل الأراء حول الظاهرة بمتوسط حسابي (2.04) وإنحراف معياري (0.64)، وجاء في الترتيب الخامس إجراء البحوث و الدراسات فى مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال بمتوسط حسابي (2.02) وإنحراف معياري (0.65)، وجاء في الترتيب السادس إقامة اللجان المشتركة بمتوسط حسابي (2) وإنحراف معياري (0.90)، وجاء في الترتيب السابع الإشتراك فى الدورات التدريبية مع المنظمات الأخرى بمتوسط حسابي (1.8) وإنحراف معياري (0.76)، وجاء في الترتيب السابع مكرر إستخدام المحادثات التليفونية بين مسئولى المنظمات، تبادل الزيارات بين المنظمات الحكومية والأهلية بمتوسط حسابي (1.8) وإنحراف معياري (0.76)، وجاء في الترتيب العاشر إصدار النشرات والكتيبات المدعمة للصلة بين الاعضاء بمتوسط حسابي (1.78) وإنحراف معياري (0.76)، وجاء في الترتيب العاشر مكرر تنظيم ندوات لتسهيل وصول المعلومات لأسر الأطفال المهاجرين بمتوسط حسابي (1.78) وإنحراف معياري (0.74)، وجاء في الترتيب الثاني عشر عقد إجتماعات مشتركة بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة فى مجال رعاية الأطفال المهاجرين بطريقة غير شرعية بمتوسط حسابي (1.58) وإنحراف معياري (0.50).

شكل (13) يوضح أهم الوسائل المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

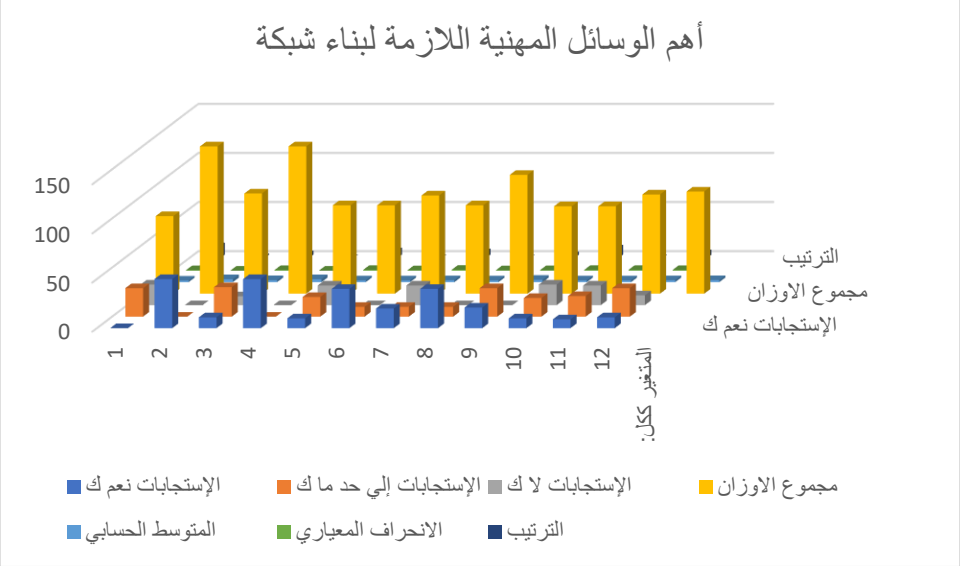

د- الإجابة علي التســاؤل الرابع للدراســة ومؤداه: ما الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شــبكة فعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشــرعية للأطفال غير المصحوبين.

جدول(18) يوضح أهم الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	الإجتماعات.	9	41	0	109	2.18	0.39	3
2	الندوات.	9	30	11	98	1.96	0.64	5
3	اللجان.	0	31	19	81	1.62	0.49	8
4	المؤتمرات.	0	29	21	79	1.58	0.50	9
5	البريد الإلكترونى.	11	20	19	92	1.84	0.77	6
6	المقابلات الشخصية.	19	21	10	109	2.18	0.75	3 مكرر
7	ورش العمل للتدريب وإكتساب المهارات.	50	0	0	150	3	0.00	1
8	وسائل الإعلام المرئية والسمعية والجماهيرية.	10	21	19	91	1.82	0.75	7
9	وسائل التواصل الإجتماعى.	40	10	0	140	2.8	0.40	2
المتغير ككل:					105	2.10	متوسط	

يتضــح من نتائج الجدول الســابق أن: أهم الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول ورش العمل للتدريب وإكتساب المهارات بمتوسط حسابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني وسائل التواصل الإجتماعى بمتوسط حسابي (2.8) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الثالث الإجتماعات بمتوســط حســابي (2.18) وإنحراف

معياري (0.39)، وجاء في الترتيب الثالث مكرر المقابلات الشخصية بمتوسط حسابي (2.18) وإنحراف معياري (0.75)، وجاء في الترتيب الخامس الندوات بمتوسط حسابي (1.96) وإنحراف معياري (0.64)، وجاء في الترتيب السادس البريد الإلكتروني بمتوسط حسابي (1.84) وإنحراف معياري (0.77)، وجاء في الترتيب السابع وسائل الإعلام المرئية والسمعية والجماهيرية بمتوسط حسابي (1.82) وإنحراف معياري (0.75)، وجاء في الترتيب الثامن اللجان بمتوسط حسابي (1.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب التاسع المؤتمرات بمتوسط حسابي (1.58) وإنحراف معياري (0.50).

شكل (14) يوضح أهم الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

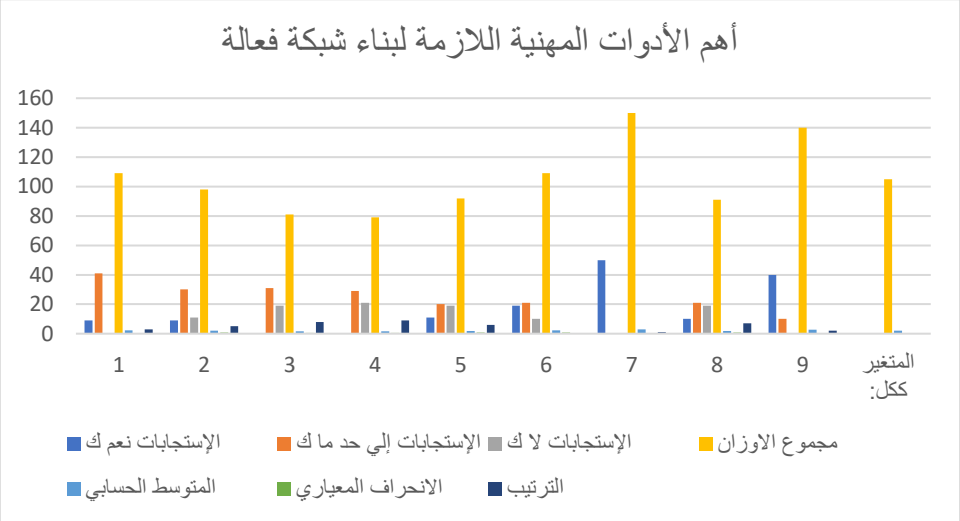

هـ- الإجابة علي التساؤل الرابع للدراسة ومؤداه: ما التحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

جدول(19) يوضح أهم التحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والأهلية بناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين. ن(50)

م	العبارات	الإستجابات			مجموع الاوزان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلي حد ما	لا				
		ك	ك	ك				
1	التمثيل (المكانة غير المتساوية للمنظمات داخل الشبكة).	50	0	0	150	3	0.00	1
2	الإستدامة للأنشطة والخدمات التي تقدمها الشبكة.	9	41	0	109	2.18	0.39	5
3	إستمرارية التمويل.	31	19	0	131	2.62	0.49	3
4	شرعية الشبكة.	41	9	0	141	2.82	0.39	2
5	ثبات الأداء المهنى.	10	40	0	110	2.2	0.40	4
المتغير ككل:					137	2.37	مرتفع	

يتضـــح من نتائج الجدول الســـابق أن: أهم التحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـــبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية للأطفال غير المصـــحوبين، حيث جاء في الترتيب الأول التمثيل (المكانة غير المتسـاوية للمنظمات داخل الشـبكة) بمتوسـط حسـابي (3) وإنحراف معياري (0.00)، وجاء في الترتيب الثاني شـرعية الشـبكة بمتوسـط حسـابي (2.82) وإنحراف معياري (0.39)، وجاء في الترتيب الثالث إستمرارية التمويل بمتوسط حسابي (2.62) وإنحراف معياري (0.49)، وجاء في الترتيب الرابع ثبات الأداء المهنى بمتوسـط حسـابي (2.2) وإنحراف معياري (0.40)، وجاء في الترتيب الخامس الإستدامة للأنشطة والخدمات التي تقدمها الشبكة بمتوسط حسابي (2.18) وإنحراف معياري (0.39).

شكل(15) يوضح أهم التحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين.

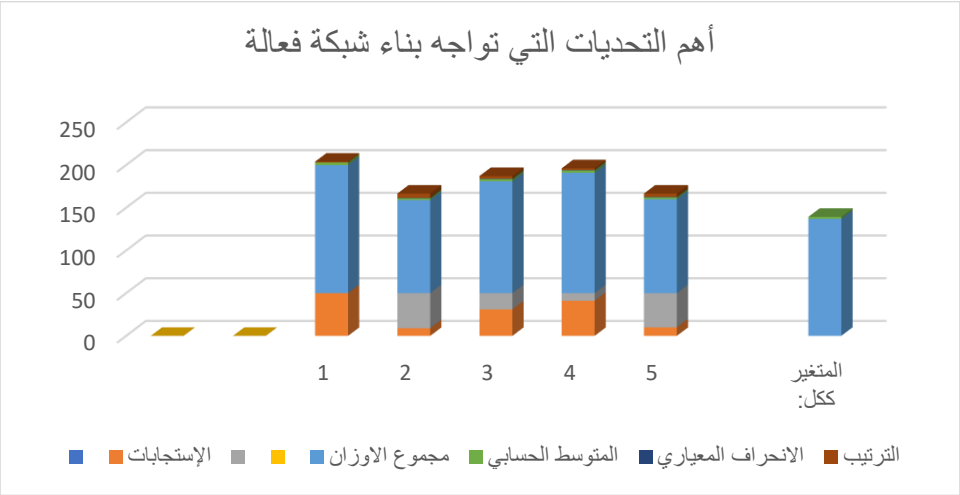

مناقشـــة نتائج البحث: يتضـــح من نتائج الدراســـة أن هناك عدد من المتطلبات التنظيمية تحتاج إليها المنظمات ســـواء الحكومية منها أو الأهلية وأول هذه المتطلبات هي المتطلبات الإدارية: حيث أوضـــحت نتائج الدراســـة أن أهم المتطلبات الإدارية التي يحتاج إليها العاملون في تلك المؤسـسـات لبناء شـبكة هي كالتالي: وجود معايير موضـوعيه لإختيار الأعضـاء، وجود لائحة منظمة للعمل داخل الشـبكه، رؤية واضـحة لإختيار القيادات، وجود ضـوابط للمحاسـبة سـواء بالثواب أو العقاب، ويتفق ذلك مع نتائج دراســـة (Holmén Hans, 2002) وكذلك دراســـة (مديحه مصـطفى :2002)، والتي أوضـحت أن الشـبكات تعتبر حاليا هى الوسـيلة الأنسـب لمنظمات المجتمع ومؤسـساته لتحسـين أداءها وتطوير قدرتها، وذلك من خلال تطوير الجانب الإداري من خلال التركيز علي الهيكل الإداري ومدي وضـوحه، وتوافر لائحة تنظم العمل داخل الشبكة وتعطي من يصيب وتحاسب من يخطئ.

ويتضـــح أيضـــا من نتائج الدراســـة أن أهم المتطلبات الإدارية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غر الشـرعية وخاصـة فيما يتعلق بتقسـيم العمل هي كالتالي: تقسيم العمل وفقا لمهارات الأعضاء، إختيار الكفاءت اللازمة لإنجاح العمل، توزيع المسـؤليات حسـب رغبة وإسـتعداد كل عضـو، توزيع الأدوار بين أعضـاء الشـبكة حسـب للرغبة أو الاستعداد، وهذا ما أوضحته دراسه (لبنى عبد المجيد :2004) والتي تناولت المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى مجال دعم علاقاتها البينية مع منظمات المجتمع الأخرى وأشـارت إلي أن ضـرورة الاهتمام بالجانب الإداري وخاصـة تقسـيم العمل حتي لا يعوق تقدم المنظمات وإنضمامها للشبكة وذلك من خلال الاهتمام باعضاء الشبكة ومهاراتهم.

أوضـــحت نتائج الدراســـة أن أهم المتطلبات التنســـيقية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصـحوبين هي كالتالي: توفير قاعدة من البيانات لا تسمح بعدم تكرار الخدمات المقدمة للمنظمات الأعضاء، إشتراك كل من المنظمات الحكومية والأهلية بوضـع خطة متكاملة للخدمات المقدمة لهؤلاء الأطفال، التنسيق المسـتمر بينها وبين المنظمات الأخرى، تنفيذ مشـروعات مشـتركة تهم كل المنظمات الأعضـاء تضـمن العمل المشـترك بين المنظمات الأعضـاء، وهذا ما أكدت عليه أيضـا دراسـة (Sami Neha، 2012) والتي أكدت أن الشـــبكات تمكن أعضـــائها من الوقوف جنبا إلى جنب مع الحكومه فى تخطيط وتنظيم السياسات العامة من خلال التنسيق المستمر بين المنظمات وبعضها البعض ويظهر ذلك التنسيق في الهدف الأساسي عدم تكرار الخدمات بين المنظمات وبعضضها البعض وعدم الإزدواجية، ووضـع خطط لهؤلاء الأطفال من خلال التنسـيق المسـتمر لتحقيق ذلك الهدف الأساسي.

أوضـــحت نتائج الدراســـة أن أهم المتطلبات القانونية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصـحوبين، إيجاد قانون يحق للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصـحوبين بإقامة شبكات معلنه دون أي قيود، حرية الشـبكة أو المنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشـرعية للأطفال غير المصـــحوبين فى الدخول فى شـبكات عالميه، إعطاء الحق للشـبكة الحق في التفاوض مع الجهات المختلفة، حريه الشـبكه فى التمثيل فى المؤتمرات والمحافل الدوليه، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Holmén Hans, 2002) والتي تناولت نتائجها أن الرابط الشبكى وسيله فعالة من أجل تبادل المعلومات ونشـــر المعرفة حول إحتياجات المجتمعات المحلية ووضـــع أفضـــل الحلول والممارسـات لها، ويظهر ذلك التأثير في الجهود القانونية التي سـوف تبني عليها تلك الشـبكات وأهم تلك الأطر القانونية هي عدم وجود قيود تساهم في عرقلة دور تلك المنظمات.

كما أوضـــحت نتائج الدراســـة أن أهم المتطلبات الفنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: التواصـل مع الجهات المانحة باسـتمرار وإقناعها بضـرورة دعم الشـبكة، التوظيف الجيد لموارد وإمكانيات الشـبكة بدون إهدار، اجراء دراسـات جدوى للمشـروعات والبرامج المختلفة المتعلقة بالظاهرة، قدرة المنظمات علي العمل معا كفريق وليس كأفراد، وهذا ما أكدته أيضـا دراسـه (أبو النجا محمد العمرى :2004) والتي أكدت نتائجها أن التشـبيك له مردود إيجابى فى بناء قدرات المنظمات الأهلية والحكومية، كما يساعدها في تطوير أداء المنظمات التي تنتمي لأي شبكة من خلال تطوير قدراتها الفنية وذلك من خلال التوظيف الجيد لموارد وإمكانيات الشبكة بدون إهدار.

أوضـحت نتائج الدراسـة أن أهم المتطلبات التكنولوجية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: إستثمار وسائل التواصل الإجتماعي في الإعلان عن الشبكة وأهدافها، تدريب ممثلى المنظمات على إسـتخدام التكنولوجيا الحديثه، إنشـاء قاعدة بيانات دقيقة عن الشـبكة، إسـتخدام التكنولوجيا للتواصـل مع الخبرات في مجال عمل الشـبكة عالميا، وأتفقت مع ذلك أيضـاً دراسـة (Jessica Dumes، 2006) والتي أشـارت إلي أن الشـبكات تعمل علي تجميع قوى المنظمات المتفرقة وتسـاهم فى بناء قدراتها حتى تكون أكثر فعالية في أداء دورها من خلال الإعتماد علي الوسـائل التكنولوجية الحديثة في الإعلان عن الشـبكة وأهدافها والتواصـل مع كافة المنظمات العاملة في نفس المجال الذي تنتمي إليه الشبكة.

أوضـــحت نتائج الدراســـة أن أهم المتطلبات المالية اللازمة لبناء شـــبكة بين المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشـرعية للأطفال غير المصـحوبين هي كالتالي: الاسـتعانه بالخبراء فى إجراء دراسـه الجدوى للمشـروعات التى تدر ربحاً للشبكة يستخدم لصـالح الأطفال، التواصل مع منظمات المجتمع المختلفة لتمويل الأنشطة الأساسية للشبكة، وضع خطة إستراتيجية لتوفير التمويل اللازم للشبكة، التواصل والإستمرار مع الجهات المانحة للحصول علي منح لصالح الأطفال، وضع خطة للتنمية المستدامة للموارد المتاحة لصالح الأطفال المهاجرين.

وهذا ما أكدت عليه دراسة (Ohanyan Anna ـــ 2004) أن الشبكات تسعي دائما إلي عدم الهيمنة أو التابعية للجهات المانحة، وذلك من خلال الإهتمام بدراســة جدوي المشــروعات التي سوف تساعد الشبكة علي توافر الأرباح الخاصة بها للإنفاق علي مشكلات الأطفال المهاجرين بصـورة غير شـرعية والتركيز علي وضـع خطط مدروسـة ومسـتدامة دون الإعتماد علي المنح بشكل أساسي.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم المتطلبات التدريبية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: حرص الشبكة على إنشاء وحدة داخلية مسئولة عن التدريب داخلها، الإستعانة بالخبراء فى وضع الخطط التدريبية للشبكة، حرص الشبكة على التقييم الدورى للبرامج التدريبية التى تنفذها، ولقد أشارت الدراسات والبحوث إلي أن الشبكات المجتمعية أحد مصادر التغيير فى المجتمعات لأنها تسعي إلي: تبادل المنافع والمشاركة بين أعضائه وإقامة مصالح مشتركة فيما بينها وبذلك تقوى قدرات هؤلاء الأعضاء فى تقديم خدمات أو إقامة مشروعات فيما بينهما بالإضافة إلي أن الشبكة تسمح للمنظمات بتبادل المعلومات وتدفق المعرفة والخبرات واقتسام الخبرات بحيث أصبحت الحواجز الجغرافية بالمعنى التقليدي لا تأثير لها على بناء العلاقات.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم متطلبات التعاون اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: توقيع بروتوكلات مع المنظمات الأخرى لتنفيذ خطط مشتركة لمواجهة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، التعاون مع قيادات المجتمع للإستفادة من خبراتهم فى مواجهة مشكلات الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين، تعاون الشبكة مع الأجهزة الإعلامية المختلفة لنشر ثقافة حقوق الأطفال، الإشتراك مع المنظمات الأخرى فى تنفيذ مشروعات لرعاية الأطفال المهاجرين، ولهذا فقد أوضحت دراسة (أمانى قنديل : 2002) أن هناك إتجاهات لمنظمات المجتمع المدنى في الوطن العربى للمضي قدما نحو التشبيك، وأن الثقافة وفقدان الثقة فى العالم العربي مسألة أساسية يحول دون إشتراك الجمعيات الأهلية فى شبكات عربية تكون بمثابة جسور للمجتمع المدنى العربى، وأن الشيئ الأساسي الذي سوف يساعدهم هو التعاون سواء مع القيادات المجتمعية أو التعاون مع كافة منظمات المجتمع أو الأجهزه الإعلامية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم متطلبات التبادل اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: توفير قاعدة بيانات تتضمن كافة المنظمات التى يمكن تبادل الخبرات معها فى مجال الهجرة غير الشرعية، إنشاء إدارة متخصصة لتبادل نتائج البحوث المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال مع الجهات الأخرى، تبادل المشروعات الناجحة التي تخدم الأطفال المهاجرين، تبادل الشبكة للمعلومات الخاصة بالأطفال مع المنظمات الأخرى، وهذا يتفق مع التقرير السنوى الخامس للمنظمات الأهلية العربيه لعام 2005 والذي أفاد بضرورة قيام الشبكات بين منظمات المجتمع المختلفة وسوف يساعد تلك المنظمات علي تقوية إستقلاليتها وأجندتها وقدرتها وصوتها وأثرها ومجمل دورها فى المجتمع وهو طريقها نحو تقويه الشراكات مع القطاعات الأخرى ونحو

شـراكة مبنية علي الإحترام والعلاقات المتبادلة المتوازنة من خلال التركيز علي التبادل المسـتمر بين المنظمات وبعضها البعض في المجالات المختلفة.

وأشارت نتائج الدراسة إلي أن أهم المتطلبات التنظيمية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشـرعية للأطفال غير المصـحوبين، المتطلبات التكنولوجية، المتطلبات الإدارية، المتطلبات القانونية، المتطلبات المالية، المتطلبات التنسـيقية، المتطلبات الفنيه، متطلبات التعاون، المتطلبات التدريبية، متطلبات التبادل، وقد يرجع ذلك إلي إهتمام منظمات المجتمع حاليا بالوسـائل التكنولوجية والتي سـوف تسـاعدها في أداء دورها بكفاءة وفاعلية سواء داخل الشبكة أو خارجها.

كما أوضـحت نتائج الدراسـة أن أهم المهارات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: مهارة الإقناع، مهارة الإتصـال، مهارة العمل الفريقي، مهارة الضـغط، وهذه المهارات المهنية مطلوبة ويحتاج غليها أي شـخص مهني وسـوف تسـاعده علي تطبيق ما تعلمه بشـكل مهني وإحترافي وفي أقل وقت ممكن.

كما أشـارت نتائج الدراسـة أن أهم الوسـائل المهنية اللازم توافرها لبناء شـبكة بين المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشـرعية للأطفال غير المصـحوبين هي كالتالي: إقامة حوار مسـتمر بين مسـئولى المنظمات الحكومية والأهلية، تنظيم مؤتمرات مشـتركة بين المنظمات الحكومية والأهلية، توفير شـبكة إتصـال الكترونى بين الأعضـاء، عقد المقابلات الشخصية لتبادل الأراء حول الظاهرة، وسوف تساعد تلك الوسائل المنظمات الحكومية والأهلية في أداء دورها بكفاءة وفاعلية معتمدة علي الوسـائل القديمة والحديثة والتي تمكنها من القيام بدورها معتمدة علي الحوار المجتمعي القائم علي المؤتمرات والندوات العامة لكسـب ثقة المجتمع والحصول علي الإعتراف المجتمعي للشبكة.

كما توصـلت نتائج الدراسـة أن أهم الأدوات المهنية اللازم توافرها للمنظمات الحكومية والأهلية لبناء شبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين هي كالتالي: ورش العمل للتدريب وإكتسـاب المهارات، وسـائل التواصـل الإجتماعى، الإجتماعات، المقابلات الشـخصـية، وتلك الأدوات سـوف تسـاعد المنظمات في دراسـة إحتياجات الأطفال المعرضـين للخطر وكذلك العوامل التي من الممكن أن تدفعهم للهجرة غير الشرعية وإستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بصورة جيدة للوصول إلي تلك الفئات.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والأهلية لبناء شـبكة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشـرعية للأطفال غير المصـحوبين هي كالتالي: التمثيل

(المكانة غير المتساوية للمنظمات داخل الشبكة)، شرعية الشبكة، إستمرارية التمويل، ثبات الأداء المهنى، الإستدامة للأنشطة والخدمات التي تقدمها الشبكة، وهذا يتفق مع الدراسة التي أجراها منظمات المجتمع المدني (Organizational Problems of Non-Governmental Organizations, 2012) واتفقت معها أيضا دراسة (ميسرة أحمد: 2014) والتي أكدت أن تلك المنظمات قد تواجه مجموعه من التحديات الداخلية منها (التخطيط الاستراتيجى، وضع الميزانيات، التوظيف الهيكل الادارى للمنظمه، والنمو والتغير داخل المنظمة)، وتختلف تلك المعوقات بإختلاف إنضمام تلك المنظمات للشبكة فقد تتمثل في عدم وجود مكانة متساوية للمنظمات بحسب حجم أنشطتها وقدراتها المالية وكذلك ضرورة وجود كيان شرعي لتلك المشكلات.

ثامنا: توصيات ومقترحات الدراسة.

1. معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية للأطفال (علي سبيل المثال: الفقر، عدم المساواة، عدم الإستقرار في بلد المنشأ) من خلال تطوير أنشطة تلك الشبكات وتطوير لوائحها وهياكلها الإدارية.
2. ضرورة توفير آليات للتنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية، على مستوى التدابير والاستراتيجيات المنفذة أو التي سوف يتم تنفيذها.
3. تحديد شروط للشبكات ومنحها الصفة القانونية من خلال إيجاد قانون يحق للمنظمات العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بإقامة شبكات معلنه دون أي قيود.
4. وجود معايير موضوعية لإختيار الأعضاء المنضمين للشبكة وذلك من خلال تقسيم العمل وفقا لمهارات هؤلاء الأعضاء والعمل علي وضع لائحة تنظم عمل تلك الشبكات وتحقق مبأ الثواب والعقاب.
5. تشجيع جمعيات المهاجرين الدولية والإقليمية والمحلية وإبرام الشراكات مع الجمعيات التنموية من أجل المساهمة في إنجاز المشاريع الإنمائية على المستويين الإقليمي والمحلي لخدمة هؤلاء الأطفال.
6. إنشاء قاعدة من البيانات للشبكة لا تسمح بعدم تكرار الخدمات المقدمة للمنظمات الأعضاء وذلك لمنع الإزدواجية في تقديم الخدمات.
7. وضع آلية للتشاور مع المجتمع المدني، والنقابات، والهيئات المختلفة، والجامعات ومراكز البحث، والشركاء الدوليين، ومنظمات المهاجرين النازحين والمهاجرين الوافدين.

8. ضرورة تواصل الشبكات مع الجهات المانحة بإستمرار وإقناعها بضرورة دعم الشبكة وذلك للعمل علي التوظيف الجيد لموارد وإمكانيات الشبكة بدون إهدار.

9. إستثمار وسائل التواصل الإجتماعي في الإعلان عن الشبكة وأهدافها وكسب ثقة المجتمع الخارجي والحصول علي الإعتراف المجتمعي.

10. إستعانة الشبكة بعدد من الخبراء فى إجراء دراسات الجدوى للمشروعات التى تدر ربحاً للشبكة يستخدم لصالح الأطفال ويساهم في تحقيق أهداف الشبكة.

11. إنشاء منظمات أو مؤسسات داخل الدول المهاجر إليها هؤلاء الأطفال تكون تابعة لدولة المنشأ لتعمل علي حماية حقوق هؤلاء المهاجرين لحين عودتهم لأسرهم في بلدانهم.

12. قيام الشبكة بإنشاء وحدة داخلية مسئولة عن التدريب داخلها تقوم بتطوير مهارات العاملين بها سواء للتعامل مع أسر الأطفال المهاجرين أو الأطفال أنفسهم عند عودتهم من دول المهجر أو عند القبض عليهم عند السفر،

13. توقيع الشبكة لبروتوكلات تعاون مختلفة مع المنظمات الأخرى لتنفيذ خطط مشتركة لمواجهة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين وبناء القدرات المؤسسية لتجميع ونشر بيانات الهجرة في الدول النامية.

14. إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة المنظمات التى يمكن تبادل الخبرات معها فى مجال الهجرة غير الشرعية وذلك لتحقيق أفضل إستفادة ممكنة لهذه الفئة.

15. العمل على تبادل التجارب المحققة في هذا المجال والخبرات المختلفة بين الدول وباقي الأطراف المعنية (مراكز البحث، والجماعات المحلية، وغيرها) المنخرطة في قضايا الهجرة.

16. عقد المزيد من الندوات واللقاءات المفتوحة لزيادة وعي الأسر بالمخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية للأطفال الغير مصحوبين من خلال تكاتف منظمات المجتمع المحلي والمدني والمنظمات الحكومية والقطاع الخاص لحماية الأطفال من هذه المخاطر.

تاسعا: مراجع الدراسة.

1. المراجع العربية:

أ: المعاجم والقواميس العربية.

السكرى، أحمد شفيق(2000)، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مجمع اللغة العربية(1998) : المعجم الوجيز، هيئة المطابع الأميرية.

معجم المعاني الجامع (2016).

ب: الكتب العلمية.

قنديل، أمانى (2007): لماذا الشـــراكه بين الاعلام والمجتمع المدنى،القاهرة: الشـــبكه العربيه للمنظمات الأهلية.

قنديل، أمانى (2007): المجتمع المدنى فى مصـــر مطلع ألفيه جديده،القاهرة: مطابع الاهرام التجاريه.

قنديل، أمانى (2006): المجتمع المدنى والدوله فى مصـــر ق2005/19،(القاهره، مركز المحروسة النشر والخدمات الصحفيه.

قنديل، أمانى (2003) : الشـــبكات العربيه للمنظمات غير الحكوميه،القاهرة: الشـــبكه العربيه للمنظمات الغير حكوميه.

قنديل، أمانى (2010): مراجعه نقديه لادبيات المجتمع المدنى العربى (1990ـــــ 2010)، القاهرة: الشبكة العربية للجمعيات الاهلية.

فهمي، خالد (2012): النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

عبد اللطيف وآخرون، سوسن عثمان (2006): تنظيم المجتمع الإتجاهات الحديثة فى أجهزة الممارسة، القاهرة: مؤسسة الكوثر للطباعة.

عبدالعال وآخرون، عبد الحليم رضا: (2006) : عمليات ومجالات ممارسة تنظيم المجتمع، القاهرة: دار المهندس للطباعة، 2006.

عبالعال، عبد الحليم رضا (2006): تنظيم المجتمع بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المهندس للطباعة والتصوير.

عيسى، عبد العزيز (2005): التشبيك فى تنظيم المجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المخادمي، عبد القادر رزيق (2011): الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، طبعة أولى.

النهاري، عبدالعزيز & السريحي، حسن (2002): مقدمة في مناهج البحث، السعودية: جدة ، دار خلود للنشر والتوزيع.

النجار، فريد (1999): التحالفات الاستراتيجية، القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999).

برايزر وأخرون، كريس (2011): تقرير اليونسيف "وضع الأطفال في العالم الالمراهقة مرحلة الفرص" ، شركة ما وراء الفن.

مجدي أحمد محمد: الطفولة بين السواء والمرض، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)

محمد عويس، خالد عبد الفتاح: إدارة المنظمات الإجتماعية رؤية معاصرة،القاهرة: مؤسسة الكوثر للطباعة، 2005-2006.

مركز خدمات المنظمات غير الحكومية: تكوين مستقبل شبكة فى مجال الدعوة، القاهرة: عدد 3- 4).

ج: الرسائل والأبحاث العلمية.

العمرى، أبوالنجا (2004): العلاقه بين التشبيك وبناء قدرات الجمعيات الأهلية،بحث منشور فى المجله العلميه بكليه الخدمة الإجتماعية بحلوان، العدد السابع عشر اكتوبر، الجزء الثانى.

العمرى،أبو النجا (2001): العلاقة التأثيرية بين المنظمات الاجتماعية والسياسية وتحقيق التنمية المحلية، بحث منشور بالمؤتمر الثانى عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية الفيوم.

بخش، أميرة طه (1995): أثر تكيف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مع بيئة أقرانهم العاديين علي درجة تحصيلهم الدراسي، بحث منشور بالمؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس.

الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب شمال أفريقيا (2014): إشـــــــكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا، دراسة منشورة بالمغرب، حي الرياض.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (2016).

سالم، إيهاب حامد& المؤذن، باسم يوسف (2017): العوامل المجتمعية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية للأطفال، بحث منشور بالمجلة المصرية للأخصائين الإجتماعين .

الديب، ثروت علي (2004): المخاطر البيئية وحماية حقوق الطفل، القاهرة: بحث منشـــور بالمؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الإجتماعية، فرع الفيوم.

إبراهيم، سـيد سـلامه (2008) : معوقات التشـبيك بين المنظمات غير الحكومية ودور الخدمة الإجتماعية فى الحد منها، بحث منشـــور فى المجله العلميه لكلية الخدمة الإجتماعية جامعة حلوان، العدد الخامس عشر،أكتوبر.

السـروجى، طلعت& أبو النصـر، مدحت (2007): التشـبيك لتفعيل منظمات المجتمع المدنى، بحث منشـور فى المجله العلميه، كليه الخدمة الإجتماعية حلوان، العدد الثانى والعشـرون، الجزء الأول، أبريل.

مختار، عز الدين& مفتاح، علي (2017): واقع الهجرة غير الشـــرعية، بحث منشـــور بمجلة دراسات الإقتصاد والأعمال المجلد 6 العدد 1 يونيو.

إبراهيم، علي طلبه محمد (2003): دوافع الهجرة غير الشـرعية لدى الشـباب المصـري، دراسـة ميدانية على عينة من الشباب المهاجر، مصر، كلية الأداب بقنا، جامعة جنوب الوادي.

عبد الحميد، ميسرة أحمد (2014): الشبكات الاجتماعية والتخطيط لحماية أطفال الشوارع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلون.

عبد المجيد، لبنى محمد (2004): المتطلبات المعاصـره لدعم العلاقات البينيه للجمعيات الأهلية فى مصر، بحث منشور، المؤتمر العلمى السابع عشر،كليه الخدمة الإجتماعية، جامعه حلوان.

فتحى، مديحه مصـطفى (2002): فعاليه جهود شـبكه العمل لمواجهه ظاهره اطفال الشـوارع فى بناء قدرات المنظمات الغير حكوميه فى أعضـاء الشبكه، بحث منشور بالمؤتمر العلمى الخامس عشر،كليه الخدمة الإجتماعية، جامعه حلوان.

فرماوى، مصـطفى عبدالعظيم(2004): تنظيم المجتمع بين التنسيق والتشـبيك، ورقة عمل مقدمة فى الموتمر العلمى السابع عشر، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية بحلوان.

حلمي، نرمين ابراهيم (2005): دور شـــبكة الحقوق الثقافية للطفل فى التنســـيق بين الجمعيات الأهلية لتنميه الطفل فى العشوائيات ثقافيا،رساله ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الإجتماعية بحلوان.

عبداللطيف، هبة احمد (2011): إستخدام الجمعيات الأهلية للحوار المجتمعى لتوعية الشباب بأثار الهجرة غير الشرعية، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية – مصر.

غز، هناء محمد أحمد (2004): فعالية جهود شبكة حماية المستهلك فى مساعدة الجمعيات الأهلية الاعضاء فى الشبكة على تحقيق اهدافها، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث، بحث منشور بالمؤتمر العلمى السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

د: التقارير

ميثاق الأمم المتحدة: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة

عبد الوهاب، أيمن السيد (2005): التقرير السنوى الخامس للمنظمات الأهلية العربيه لعام 2005، (القاهره: الشبكه العربيه للمنظمات الأهلية.

تقرير التنمية البشرية (2009)، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

شتيوي، مساعد عبد العاطي (2014): التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والإنسانية" التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – سطات – المملكة المغربية.

هـ: المواقع الإلكترونية.

جبر، نائلة (2017): رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عن الهجرة غير الشرعية للأطفال بمصر. http://www.youm7.com/story/2017/9/5/%
بتاريخ 5 سبتمبر.

شبكه المنظمات العربيه غير الحكوميه للتنميه (2008): التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدنى.

قنديل، أمانى (2008): المجتمع المدنى العالمى والتنميه، الاهرام،(http://www.ahramdigital.org).

اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية(2017):
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/illegal_migration/Pages/default.aspx

الهيئة العامة للإستعلامات (2016)، مكافحة الهجرة غير الشرعية في مصر الجهود والأليات: بتاريخ 2016/3/7 http://sis.gov.eg/Story/130914?lang=ar.

2. المراجع الأجنبية:

Ajay Chaudry and et. El (2010): Facing Our Future Children in the after math of Immigration Enforcement ,Washington :The Urban Institute.
Steven Alicia Bugarin, DeBry & Jones Martha (2005): Undocumented Immigrants: An Annotated Bibliography ,California Research Bureau, California State Library.
American bar association: a humanitarian call to action: unaccompanied children in removal proceedings ,USA :aba.
American Immigration Council, children in Danger (2010): A Guide to The Humanitarian Challenge at The Border ,USA: Special Report.
Ana Issue brief :(2015) immigration and child welfare ,USA :child welfare information gateway.
Anna Ohanyan (2004): The network-based operation of microfinance NGOs in Bosnia and Herzegovina، PhD University ProQuest،UMI 2004.
Collen thouez (2002): Migration and Human-Security, Paper Submitted to the international Migration Berlin Programmer for the Consolations International Migration, Berlin, October, (2002).
Dianne Feinstein (2009): The costs of illegal immigration to Californians, areport by the federation for American immigration reform, California.
Hans Holmén (2002): NGOs Networking،and Problems of Representation ، Linköping،2002.
Johnson Hans & hill Laura (2011), illegal immigration ,san francisc :public policy institute of California.
International Organization for Migration (2016): Egyptian Unaccompanied Migrant Children, A case study on irregular migration.
International Organization for Migration (2016): Egyptian Unaccompanied Migrant Children, A case study on irregular migration.
Jeffrey S. Passel&D'Vera Cohn:(2009), A Portrait of Unauthorized Immigrants in the United States ,Washington :pew research center
Jessica Dumes Lieberman (2006): Global means،local ends? A case study of transnational human rights networks in Jordan ،George Washington University،ProQuest،UMI Dissertations Publishing.
Justin Scoggins, Vanessa Carter, and Jared Sanchez (2014): Citizenship Matters How Children of Immigrants Will Sway the Future of Politic, USA: dornsife.
Office of the United Nations (1997): High Commissioner for Refugees Geneva.
Organizational Problems of Non-Governmental Organizations NGOs:(2012) Ayten Sok Journal of Turkish ، http://www.turkishweekly.net)
Oxford English Dictionary (1979)، (oxford ،claredon press.
Rachel Mayer and Sabine Larribeau (2013): assessment of Unaccompanied Migrant Children in Egypt, International Organization for Migration.

Report on The Egyptian Community in Italy, (2016)
Robert L. Barker (1995): the dictionary ' Social work' 3 rd edition – CNASWUSA.
Sami،Neha (2012): Building Alliances: Power and Politics in urban India ، PhD،India،ProQuest ،University of Michigan.
Samuel Addy, 2012: immgration in USA, (2012)
Shore ،L.M. & wayne ،S.J. "(1993) Commitment and employee behavior: comparison of affective commitment and continuance commitment with perceived organizational support" ،journal of Applied psychology, ،Vol.78.
Somalia media awards (2013): Illegal immigration of children and youth in Somalia ,children and youth.
UNICEF child alert (2016): a deadly journey for children the central Mediterranean migration route (2016)
United Nations (2005): Convention on the Rights of the Child, 2005.
Webster new world Dictionary،New York،wamer Book،4،N،C، (1999)
Www. Swmsa.com.